نظام المدفوعات الالكتروني وعلاقته في فاعلية المصارف التجارية
(بحث تطبيقي)
Electronic payments system and its relationship to the effectiveness of commercial banks- (Applied Research)

أ.م.د عبد الأمير عبد الحسين شياع المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد	مصطفى محمد إبراهيم محمد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

المستخلص

أن نظام المدفوعات الالكتروني يؤدي دوراً مهماً في فاعلية المصارف التجارية من خلال جذب المستثمر المحلي أو الأجنبي وخصوصاً في القطاع المصرفي، إذ لابد من مواكبة التطورات العالمية والتقنية في مجال الصيرفة التي تؤدي الى فاعلية المصرف عن طريق تقديم الخدمات المصرفية الحديثة والجيدة للزبون الذي يحسن من سمعة المصرف وكذلك ينمي أنشطته ويعزز التنمية الاقتصادية على مستوى البلد، فالتقدم التكنولوجي للمصرف سيزيد من سرعة أجراء العمليات المصرفية ودقتها وأكثر أماناً، ينبغي أن يكون هنالك قوانين وتعليمات تخص أنظمة الدفع الالكتروني تواكب القوانين والتعليمات في البلدان العالمية وكذلك تكيف مع البيئة المصرفية المتطورة وضرورة أن يكون هناك وعي مصرفي لدى الجميع وعدم البقاء على أساليب العمل المصرفي التقليدية.

Abstract

That the electronic payments system plays an important role in the effectiveness of commercial banks by attracting domestic or foreign investors, especially in the banking sector , It must keep abreast of global developments and technology in the field of banking that lead to the effectiveness of the bank by providing modern banking services and good customer service that improves the reputation of the bank, as well as develop its activities and promotes economic development at the country level , The technological progress of the bank will increase the speed of conducting banking operations, accuracy and safer , here should be laws and regulations related to electronic payment systems keep pace with the laws and regulations in the developing world as well as adapt to the evolving banking environment and that there

should be a bank awareness among everyone and not to stay on the traditional banking methods.

المقدمة

أن نظام المدفوعات الالكتروني هو أحد الأجزاء المهمة في النظام المالي والمصرفي العراقي، إذ من خلاله تتم عمليات الدفع بين الأشخاص والمؤسسات وكذلك تخليص الأموال المستحقة على كل الأطراف عبر عمليات تصفية المعاملات وتسويتها، كما انه غالباً ما يتم إنشاء هذه النظم من اجل تغطية احتياجات الأطراف المعنية لتسهيل عمليات الدفع والتسوية التي تتطلب السرعة والدقة في الأداء من اجل انتقال الأموال المستحقة بين هذه الأطراف. فقد كانت أنظمة (RTGS, ACH, GSRS) التي تجري من خلالها تحويل الأموال بين المصارف والأشخاص بالسرعة المطلوبة وبالمقابل لابد من توفر البنى التحتية الكاملة لنظام المدفوعات الالكتروني.

منهجية البحث

أولاً– مشكلة البحث تكمن مشكلة البحث بالاتي:–

1– عدم تبني السياسة النقدية والجهاز المصرفي في وقت مبكر سياسة تجديد وتطوير لأساليبها وأنظمتها العملية ومنها أنظمة المدفوعات كأحد أهم المؤشرات للسيطرة على السيولة والائتمان وبما يواكب التطور العالمي.

2– عدم فاعلية أنظمة المدفوعات بالإضافة الى ضعف في القطاع المالي والمصرفي إذ أن نظام المقاصة التقليدي المعمول به في العراق هو نظام سجل للمقاصة يستند على النقل الفعلي لأدوات الدين والائتمان وعلى الأسلوب اليدوي في فحص هذه الأدوات والتأكد منها مما أدى الى بطء عملية تسوية المدفوعات بين الجهاز المصرفي ككل وبالتالي الى ضعف فاعلية أنظمة المدفوعات بشكل عام وانتفاع درجة اللايقين في الاحتفاظ بالسيولة المصرفية.

ثانياً– أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من تناوله موضوع حديث وحيوي وذات دور بالغ الأهمية في القطاع المصرفي بصورة عامة وتوجيه اهتمام المعنيين في الإدارات العليا والوسطى للمصارف بنظام المدفوعات الالكتروني لما له من أهمية بالغة في تقديم الخدمة المصرفية للزبون ومواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي العالمي، ومن أجل ضمان دخول المصارف التجارية دائرة المنافسة المصرفية والمالية ومواكبتها لتطورات هذه المنافسة تأتي أهمية تطوير البنى التحتية وأنظمتها ومنها نظام المدفوعات بوصفه أحد العوامل الفاعلة في النظام المصرفي العراقي وتعزيز النشاط الاقتصادي ، وكذلك قياس الفاعلية المصرفية التي تعد من أهم المعايير التي نقيس بها المصارف.

ثالثاً- <u>أهداف البحث</u>: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

1- بيان أهمية نظام المدفوعات العراقي (IPS)، كأحد الأنظمة الالكترونية للمدفوعات ضمن متطلبات تطور البنية التحتية للصيرفة المركزية بما يحقق الاستقرار النقدي والعمق المالي.

2- بيان دور نظام المدفوعات العراقي في فاعلية المصارف التجارية لما لها من دور في تعزيز التنمية الاقتصادية.

3- تقييم فاعلية تنفيذ نظام المدفوعات الالكتروني في المصارف التجارية.

رابعاً- <u>فرضيات البحث</u>: ينطلق البحث من الفرضيات الآتية

الفرضية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نظام المدفوعات الالكتروني والفاعلية المصرفية.

الفرضية الثانية: يوجد اثر ذو دلالة معنوية لنظام المدفوعات الالكتروني على الفاعلية المصرفية.

خامساً- أسلوب البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحث لإنجاز بحثه.

سادساً- حدود البحث

1- الحدود العلمية: وتمثلت بما جاء بأهداف البحث.

2- الحدود المكانية: أن عنوان البحث يشير بشكل جلي إلى البنك المركزي العراقي ودوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في العراق وبالأخص تنفيذ نظام المدفوعات الالكتروني من الاستحداثات المهمة للسياسة النقدية وبالأخص الجهاز المصرفي ككل، إذ سيمثل الإطار المكاني جميع المصارف التجارية في البحث.

3- الحدود الزمانية: أدت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق دوراً كبيراً في تحديد المدة الزمنية التي اعتمدت في البحث ، ونظراً لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية لما يحدث في القطاع المصرفي فقد كانت المدة الزمنية التي استخدمت في البحث هي (2009-2011) وهي المدة التي كانت جميع المصارف التجارية مستخدمة الأنظمة الثلاثة لنظام المدفوعات الالكتروني وهي (GSRS,ACH,GSRS).

سابعاً- مجتمع وعينة البحث

تم اختيار جميع المصارف التجارية كعينة بحث سواء كانت مصارف حكومية أو خاصة، والسبب في اختيار ذلك تم استخدام قياس نظام المدفوعات من خلال الاستبانة، إما قياس الفاعلية المصرفية فقد تم استخدام معايير الفاعلية المصرفية الثلاثة من خلال الميزانية العمومية لكل مصرف.

المبحث الأول

الإطار النظري لنظام المدفوعات الالكتروني

المطلب الأول:– نظام المدفوعات الالكتروني (المفهوم والأهمية والأهداف)

أولا: مفهوم نظام المدفوعات الالكتروني

عرف نظام المدفوعات بأنه عبارة عن خدمات دفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبضمنها التشفير وشبكات الاتصالات [1]. ويعرف بأنه الآلية التي يمكن من خلالها تحويل النقود الالكترونية من حساب الى أخر وبغض النظر عن الموقع لفرع المالك أو الماسك لكل حساب [2]. ويقصد بها عمليات ملموسة ومألوفة تماماً بها [3]. أما تعريفنا الإجرائي للنظام هو عبارة عن تسوية المدفوعات بين الأطراف سواء كان البائع أو المشتري، بالإضافة الى أن نظام المدفوعات الالكتروني هو نظام لتسوية مقاصة الصكوك بين المصارف أي بين الدائن والمدين بشكل خاص وتسديد المدفوعات بشكل عام.

ثانياً: أهمية نظام المدفوعات الالكتروني:

1– نظام المدفوعات كبنى تحتية: نظام المدفوعات الالكتروني يؤدي الدور المحوري في تدفق الأموال في كل الاقتصاديات. بعض الصعوبات أي (عدم وجود الأجهزة والبرامج) التي كانت تحدث لنظام المدفوعات وتمنع تدفق الأموال، وان بعض الأنشطة في الأسواق المالية تكون معقدة، مما يؤدي الى أن كل الأموال بين المصارف ستتوقف وتموت. قبل ذلك ، يتبين أن نظام المدفوعات كبنى تحتية اجتماعية يدعم كل الأنشطة الاقتصادية وبالخصوص الأنشطة التجارية والمعاملات في الأسواق المالية. حماية وفاعلية أنظمة المدفوعات هي مهمة لتقنية التي تدعم وظائف الأسواق المالية والنظام المالي [4].

2– تسمح أنظمة الدفع بإكمال العمليات بصوره أمنة وفي الوقت المناسب. أن العديد من أنظمة الدفع تستخدم من قبل شركات لشراء أو بيع البضائع والخدمات. إذ أن الأفراد يعتمدون عليها لاستلام رواتبهم والشراء بالتجزئة، أما الحكومة فتعتمد عليها لاستلام الضرائب ودفع الفوائد.

3– تسمح أنظمة المدفوعات لزبائن مصرف ما بالدفع الى المصارف الأخرى وتقلل بذلك مخاطر الاحتيال وأخطاء الدفع الى الدائنين الغير قانونين [5].

ثالثاً: أهداف نظام المدفوعات الالكتروني [6]:

1– تغطية تحويلات كافة الوزارات والمؤسسات من خلال النظام.

2– أجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها الكترونياً (الرواتب، تحويل من زبون الى أخر).

3– التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن بدلاً من استخدام الإيداع النقدي.

4– تحسين أدارة السيولة.

5- يكون على مستوى عال من الكفاءة والمرونة.

6- السعي الى تقليل الكلف والوقت إضافة الى توفير السرية في نقل البيانات.

7- التقليل من المخاطر الناتجة من التبادل اليدوي.

8- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

9- تمهيد الطريق أمام خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الكبيرة والصغيرة (ATM, POS, Mobil Payment).

10- تقليل فترة مقاصة تبادل الصكوك.

المطلب الثاني:– فوائد وخصائص وعوامل نجاح النظام

أولاً: <u>فوائد نظام المدفوعات الالكتروني</u>[7]

1- إمكانية أجراء عمليات الدفع بشكل سريع وموثوق.

2- إمكانية التعامل بمبالغ ذات قيم عالية / منخفضة، وللأفراد والمؤسسات.

3- يوفر إمكانية انجاز التعاملات بشكل سريع وآمن وشفاف.

4- منظومة متبادلة: جميع المصارف مرتبطة ببعضها البعض.

5- تُعّد المنصة المشتركة لانطلاق الخدمات المصرفية التنافسية الجديدة.

6- توفر إمكانية كبيرة لزيادة عدد الزبائن والعائدات للمصارف.

7- تُعّد عامل جذب للاستثمارات المستقبلية.

8- التقليل من الجهد.

9- التقليل من الإجراءات المستندية والتعامل بأدوات الدفع الورقية (عملة ، صكوك. الخ).

10- التقليل من الأخطاء.

11- التقليل من الكلفة والمخاطر.

12- الاعتماد على الأوراق النقدية.

ثانياً: <u>خصائص نظام المدفوعات الالكتروني</u>[8]:

1- سهولة الاستخدام وملائمة للدائن والمدين.

2- الشروط، الأحكام ووقت التنفيذ: أن المستفيد على الخصوص يرغب بمعرفة متى تكون الأموال متوفرة له حتى يسحبها.

3- سهلة التشغيل الآلي، يتميز نظام الدفع الالكتروني بمرونة التشغيل الآلي في أجراء عمليات نقل وتحويل الأموال بين المصارف.

4- التكاليف فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على مؤسس أمر الدفع أو المستفيد وكذلك تكاليف المعالجة الى مجهزي الخدمة وبضمنها كلفة السيولة.

5- الحماية، المعبر عنها بالموثوقية، السرية والسلامة. التأكيد من أن المصدر المعلن عنه هو مصدر حقيقي ولا يمكن لأي طرف خارجي رؤية أو الأخبار عن أي بيانات: اسم المستفيد، المراجع...الخ.

ثالثاً: <u>عوامل نجاح نظام المدفوعات الالكتروني</u> [9]:

1- دعم الإدارات العليا للمصرف وتحديد سياسات واضحة لتطبيق النظام بكفاءة.

2- العمل على توافق النظام مع المبادئ والمقاييس العالمية لتطبيق أنظمة الدفع الالكتروني.

3- العمل الدؤوب لتخطي التحديات التي تواجه العراق بشكل عام والأنظمة المصرفية بشكل خاص (من الناحية التقنية والإدارية).

4- الاعتماد على روح الفريق في العمل.

5- إرساء ثقافات جديدة في العمل المصرفي من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة وما يرافقه ا من معطيات (إجازات البرامج والنسخ الأصلية واحترام حقوق الملكية ، اعتماد الدعم الفني من خلال الشركات السائدة للأنظمة، الاهتمام بالبنى التحتية للاتصالات...الخ).

6- الاهتمام بتقنيات النسخ الاحتياطي والمواقع البديلة.

7- السعي المستمر نحو تطوير الأنظمة من ناحية البرامج والأجهزة.

8- التدريب المستمر ومتابعة المصارف خطوة بخطوة.

المطلب الثالث:- مزايا ومخاطر نظام المدفوعات الالكتروني

أولاً: <u>مزايا النظام</u>[10]

1- يؤمن تسوية أوامر الدفع بين المشاركين بصورة آنية وآمنة و كفؤة ومن مواقعهم.

2- الاتصالات ما بين الإدارات العامة للمصارف والبنك المركزي العراقي.

3- تم تصميم هذا النظام للتخلص من مخاطر التسويات، الائتمان، السيولة والتشغيل.

4- استخدام نظام متطابق مع المبادئ العامة للنظم المصرفية، واستخدام المعايير الدولية المصممة من خلال الشبكة المصرفية المعتمدة (Swift).

5- التحكم في تنفيذ المدفوعات بموجب الأموال المتوفرة، باستخدام مبدأ ما يدخل أولاً يخرج أولاً (FIFO).

6- تجنب الأخطاء الناجمة عن العمل اليدوي.

7- تقديم معلومات شاملة تتعلق بإدارة السيولة.

8- النظام يعمل باللغتين العربية والانكليزية.

9- دعم عملية الإقراض اليومي من البنك المركزي العراقي.

10- تنفيذ المدفوعات بالدولار الأمريكي والدينار العراقي أو أي عملة أخرى.

ثانياً: <u>مخاطر النظام</u>[11]

1- مخاطر قانونية: هي جانب واحد من الحاجة الى التأكد حول كيفية عمل النظام. يحتاج المشاركون الى معرفة ما الذي يحدث في مختلف الظروف. فإذا تخلف مشارك ما على سبيل المثال فماذا سيكون التأثير على المشاركين الآخرين، وأن هذا مهم بالخصوص إذ تكون آلية الدفع هي جزء من نظام تسوية مثال تسوية الأوراق المالية. أن التصميم الجديد لنظام تسوية الأوراق المالية يتضمن التبادل المتزامن للعنوان الى الأوراق المالية مع الأموال النهائية. أن هذا هو مبدأ التسليم مقابل الدفع (DVP). ولكنها آلية مرضية فقط أذا كان هناك تحرك قليل بان العنوان قد تم بالفعل نقله عند نقل الأموال (والعكس بالعكس).

2- مخاطر تشغيلية[12]: هي المخاطر الناجمة عن فشل في العمليات الداخلية للأنظمة أو الزبائن أو أحداث خارجية أو عطل تقني أو عدم وجود بنية تحتية جيدة الذي يؤدي الى تعطيل الأجهزة والأنظمة وغير ذلك.

3- مخاطر الحماية: وهي المخاطر الناجمة عن الأفعال المعتمدة كالخداع والتلاعب ودخول القرصنة (الهاكرز) الى المعلومات الشخصية لكل زبون وعدم وجود الأرقام السرية للزبائن.

المطلب الرابع:- مفهوم وأهمية ومزايا وعيوب بطاقات الدفع الالكتروني

أولاً: مفهوم بطاقة الدفع الالكتروني

عبارة عن قطعة من البلاستيك بأبعاد قياسية معينة مدون عليها بيانات مرئية وغير مرئية يعطيها المصرف المصدر لشخص طبيعي أو اعتباري بناء على عقد يتعهد بمقتضاه مصدر البطاقة بفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة شخص أخر هو حامل البطاقة الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بمشترياته لدى المحلات التجارية التي ترتبط مع مصدر البطاقة بعقد تتعهد فيه بقبولها في الوفاء بمشتريات حاملي البطاقات[13]. أما تعريفنا الإجرائي ويتضح للباحث بأن بطاقة الدفع عبارة عن وسيلة دفع لحاملها بدون حمل النقود مما توفر له العديد من المزايا.

ثانياً: أهمية بطاقات الدفع الالكتروني[14]

1- أهمية بطاقات الدفع بالنسبة للمصرف المصدر:

أ- المصرف يحصل على رسم إصدار بطاقات الدفع من حامليها فضلاً عن رسم اشتراك سنوي.

ب- استيفاء عمولة متفق عليها مع التاجر الذي يقبل البطاقة في الوفاء عن طريق اقتطاع نسبة من أجمالي المبالغ المستحقة له من العمليات التي استخدمت بطاقات الدفع لديه.

ت- يلتزم كل حامل بطاقة الدفع بسداد المبالغ التي استخدمها بواسطة البطاقة كل مدة معينة فإذا تأخر عن السداد فان المصرف يحصل فوائد مدينة عن المبالغ التي لا يتم سدادها في المواعيد المحددة.

2- أهمية بطاقات الدفع بالنسبة للتجار الذين قبلوها في الدفع:

أ- تساعد بطاقات الدفع التجار الذين يقبلونها في الوفاء الى زيادة حجم مبيعات التاجر وبالتالي زيادة أرباحهم عن طريق زيادة عدد الزبائن الذين يستخدمون البطاقة في دفع أثمان احتياجاتهم من السلع والخدمات.

ب- تؤدي استخدام بطاقات الدفع الى تقليل المخاطر الذي يتعرض لها التجار عن طريق تجنب مشاكل المبيعات النقدية واحتمالات التعرض للسرقة أثناء نقل النقود الى المصرف.

ت- يقدم نظام بطاقات الدفع نظاماً آمناً لتحصيل قيمة المبيعات أفضل من تحصيل قيمة الشيكات التي يمكن أن يفاجأ بأنها بدون رصيد إذ يضمن المصرف سداد قيمة مشتريات حامل البطاقة حتى ولو لم يكن لحامل البطاقة رصيد.

3- أهمية بطاقات الدفع بالنسبة لحاملها:

أ- تحقق بطاقات الدفع لحاملها الأمان في معاملاته التجارية إذ تغنيه عن حمل النقود والتعرض لمخاطر السرقة ، كما تقي الحامل من تعرضه لبعض المواقف المحرجة لنسيان نقوده في المنزل أذا ما اضطر الى دفع الثمن لاحتياجاته.

ب- توفر بطاقة الدفع للحامل الراحة سواء من حيث صغر حجمها وباستطاعة الحامل القيام بأكثر من عملية بواسطة البطاقة التي توفر له احتياجات من سيولة نقدية سلع وخدمات من مصادر متنوعة في أي مكان وفي أي وقت وبأي عملة.

ت- يحصل حامل البطاقة على ائتمان من المصرف أما بقيام المصرف بمنح قرض لحامل البطاقة لسداد قيمة مشترياته، وأما بتسوية حسابات مشتريات الزبون كل فترة زمنية معينة.

ثالثاً: <u>أنواع بطاقات الدفع الالكتروني</u>

1- البطاقات البلاستيكية (plastic cards): هي عبارة عن بطاقة مصنوعة من البلاستك ولها شريط ممغنط، مطبوع عليها الاسم ورقم سري يمثل رقم البطاقة. ولقد كان ابتكار مثل هذه الخدمات نابع من الحاجة الملحة للزبون الذي أصبح يعاني من ضيق الوقت وبعد المسافات وازدحام الطرقات والعدد الكبير من الزبائن الذين يصطفون أمام شبابيك الصرف، وشبابيك المعاملات الأخرى. لقد جاءت لتؤمن مثل هذه الخدمات للزبون الملائمة في الزمان، والمكان، وسهولة الاستعمال، والحماية من التزوير، والمحافظة على الخصوصيات الشخصية. بالإضافة الى تمكينهم من الدخول الى نظام المعلومات المالية، وانجاز المدفوعات من خلال استعمال كتلة متنوعة من الأدوات الالكترونية. فالمؤسسات المالية تسعى اليوم لإعادة النظر في الطرق والكيفية التي تتم بها عمليات الصرف والتسليم للزبائن. إذ تستعمل أدوات الكترونية متاحة للزبون مثل الحواسيب الشخصية، والهواتف المستندة للشاشات، والتلفاز التفاعلي، وأجهزة الاتصال الشخصية المماثلة الأخرى[16].

آلية عمل البطاقات البلاستيكية: يقوم المستخدم سلفاً بدفع مقدار من النقود التي يتم تمثيلها بصيغة الكترونية رقمية على البطاقة الذكية وعندما يقوم المستخدم بعملية الشراء سواء أكان ذلك عبر الانترنت

أم في متجر تقليدي – يتم خصم قيمة المشتريات. وهنالك العديد من منتجات النقود الالكترونية (Electronic Cash) التي يمكن أعادة تحميلها بقيمة مالية عن طريق إيداع نقود في المصرف أو عن طريق أي حركة مالية أخرى ملائمة. وهنالك أنظمة برمجية تتيح مكافئاً الكترونياً لا يحتاج الى بطاقة بلاستيكية فهي أنظمة تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الانترنت[17].

2- البطاقة الذكية (Smart card): كان رولاند مورينو أول من اخترع فكرة البطاقة الذكية عام 1974 وهي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من اجل نقل الأموال من المشتري الى البائع والقدرة الاتصالية للبطاقة الذكية تمنحها أفضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقات القيمة المخزونة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات نسبة الخطأ للشريط المغناطيسي يصل الى 250 لكل مليون معاملة، نسبة الخطأ هي عدد الأخطاء أثناء تمرير كل معاملة في حين أن نسبة الخطأ للبطاقات الذكية تصل الى (100) لكل مليون معاملة.

وتُعّد هذه البطاقة من أهم بطاقات الدفع الالكتروني، إذ يتم تصنيعها من لدائن معالجة بكثافة من السيلكون المكثف من وحدات (Chips) الشرائح فائقة القدرة التي يمكن خلالها تسجيل جميع المعاملات الخاصة بالبطاقة، ومن مميزات هذه البطاقة الآتي:.

أ- تخزن جميع البيانات الخاصة بحاملها عليها مثل (الاسم، العنوان، المصرف المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المدفوع وتاريخه، معلومات ائتمانية عن الزبون).

ب- يختار الزبون طريقة التعامل بها سواء كان التعامل ائتمانياً أو عن طريق الدفع الفوري.

ت- أن هذا النوع من البطاقات ضد عمليات التزييف والتزوير وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها.

ث- أن النظام الذكي الذي يحتوي عليه هذه البطاقات الذكية يسمح لأجهزة قراءة البطاقات في الأماكن التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لأصحابها سواء كانوا من المشتركين بمؤسسة الفيزا أو ماستر كارد.

ج- أن هذه البطاقات الذكية لا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من اجل نقل الأموال من المشتري الى البائع.

ويمكن استخدام هذه البطاقات الذكية في مجالات كثيرة مثل: تحويلها الى حافظة نقود الكترونية توضع النقود فيها وتسحب منها، كما يمكن تحويلها الى بطاقة لتعريف الهوية أو بطاقة صحية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومي أو بطاقة أمنية، كما تستخدم في تامين إجراءات التحويلات المالية داخل شبكة الانترنت[18].

المطلب الخامس:- مفهوم النقود الالكترونية ومزاياها وعيوبها

أولاً: مفهوم النقود الالكترونية

دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الالكترونية فقد استخدم البعض مصطلح النقود الرقمية (Digital Money) أو العملة الرقمية (Digital Currency) والبعض الأخر استخدم مصطلح النقدية الالكترونية (Electronic Money) فأن هذه المصطلحات جميعها تشير الى أن النقود الالكترونية هي:.

فقد عرفتها نعمة بأن النقود الالكترونية هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية وتخزن في مكان آمن على "Hard disk" لجهاز الحاسوب الخاص بالزبون يعرف باسم المحفظة الالكترونية يستخدمه في إتمام عمليات البيع أو الشراء والتحويل وغير ذلك من العمليات [19].

أما حسن فقد عرفها بأنها بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الحاسوب الشخصي أو تكون قرصاً مرناً يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكومبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الانترنت. والجدير بالذكر أن البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة(Chip) حوسبية وهي قادرة على تخزين البيانات تعادل 500 ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة[20].

فقد عرفت شركة ايرنست آند يونغ النقود الالكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية [21]. أما تعريفنا الإجرائي للنقود الالكترونية هي عبارة عن المكافئ الالكتروني للنقود الورقية التي اعتدنا تداولها، ولكن النقود الالكترونية تكون على شكل وحدات الكترونية في حاسوب الزبون وتستخدم من خلال بيع وشراء البضائع أو الخدمات عن طريق الانترنت.

ثانياً: مزايا النقود الالكترونية

1- مزايا النقود الالكترونية[22]:

أ- تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الالكترونية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى ارخص كثيراً من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية.

ب- لا تخضع للحدود: يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان الى أخر في العالم وفي أي وقت كان وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية.

ت- بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الالكترونية التعاملات المصرفية الى حد كبير فهي تغني عن ملئ الاستمارات وأجراء الاستعلامات المصرفية عبر الهاتف.

ث- تسرع عمليات الدفع: تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فوراً الزمن الحقيقي دون الحاجة الى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على العكس مما لو كانت تتم قبل ذلك بالطرق التقليدية.

ثالثاً: عيوب النقود الالكترونية[23]

أ- الخداع: الرغبة للنقود الورقية لان النقود الالكترونية عرضه للسرقة والضياع.

ب- عدم وضوح اللوائح التنظيمية: أن اللوائح التنظيمية للنقود الالكترونية لاتزال غير واضحة في بعض النقاط المهمة والتي يجب الإجابة عنها قبل أن يتم توفير النظام على نطاق واسع.

ت- الحماية: أن الاهتمام الرئيسي الذي يجب أن يكون حاضراً في أذهان المهتمين بتنفيذ النقود الالكترونية يجب أن يكون الحماية. وكما يحصل مع النقود الورقية فان التزوير وعلى نطاق واسع للنقود الالكترونية يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد.

رابعاً: <u>النقود الإلكترونية وعلاقتها بآلية السياسة النقدية</u> : الآثار الأولية والمباشرة للنقود الالكترونية هي تقليل الطلب على النقود المصدرة (الكاش) وهذا سيؤثر على ميزانية البنك المركزي نظراً لان النقود تشكل مكوناً رئيسيا نحو (44%) من مكونات جانب المطلوبات في ميزانية البنك المركزي العراقي ، وبناء عليه فان الاعتماد الكبير في المستقبل على النقود الالكترونية سيعمل على تخفيض ميزانية البنك المركزي بشكل ملحوظ، وهذا من شأنه التأثير على قدرة البنك المركزي في التأثير على مستويات أسعار الفائدة قصيرة الأجل من خلال تدخلاته في السوق النقدي. ومن ناحية أخرى فان قدرة البنك المركزي في التأثير على أسعار السوق النقدي تعتمد على احتكار البنك المركزي لعملية خلق النقود الاحتياطية (Base Money) وابرز مكوناتها النقود المصدرة واحتياطيات المصارف لدى البنك المركزي (الإلزامية والفائضة والودائع بفوائد) وهي الأموال التي تحتاجها المصارف لتنفيذ نشاطاتها الائتمانية والاقتصادية مع الزبائن[24].

المطلب السادس: – مفهوم الفاعلية المصرفية ومعاييرها والتطورات المستقبلية لنظام المدفوعات الالكتروني.

أولاً: <u>مفهوم الفاعلية المصرفية</u>

فقد عرفها خطاب بأنها مدى مقابلة ذلك المصرف لحاجات المجتمع بمختلف قطاعاته من خلال الخدمات التي يقدمها المصرف لمستخدميه وزبائنه [25]. أما غيث فبينها بأنها ذلك المصرف الذي يسعى الى تحقيق أهدافه بأقل التكاليف [26]. وعرفتها اسبر بأنها العمل على تقديم خدمات جديدة بشكل مستمر بالإضافة الى تطوير الخدمات المقدمة بما يماشي التطورات التقنية والتغيرات في أذواق الزبائن [27].أما التعريف الإجرائي للفاعلية المصرفية تتمثل على مدى تحقيق ذلك المصرف للخدمات التي يقدمها لزبائنه فكلما كان المصرف يقدم خدمة لزبائنه أسرع وأفضل كلما كان المصرف فعال وعلى العكس من ذلك عندما يكون المصرف لا يقدم الخدمة المصرفية لزبائنه فيتصف بعدم الفاعلية، وتختلف الفاعلية المصرفية من مصرف لأخر طبقاً للخدمة المقدمة للزبون.

ثانياً: <u>معايير الفاعلية المصرفية</u>

أن عملية قياس الفاعلية المصرفية تتم عبر مجموعة من المعادلات المالية تقوم بقياس مستوى فاعلية المصارف ومستوى كفاءة الأداء لإدارة المصرف وهذه المعادلات أو النسب هي:- [28]

1- معدل دوران مجموع الموجودات: وتوضح لنا هذه النسبة ما يحققه كل دينار يستعمل في مجموع الموجودات من مبيعات سنوية صافية، ويتم احتسابها كالآتي:-

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

2- معدل دوران مجموع الموجودات الثابتة: وتوضح لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في استغلال وإدارة الموجودات الثابتة، وتحتسب كالآتي.

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$$

3- معدل دوران مجموع الموجودات المتداولة: وتوضح لنا هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة للمؤسسة في الموجودات و مدى مساهمة هده الموجو دات في المبيعات المحققة، ويتم احتسابها كالآتي.

$$\text{معدل دوران الموجودات المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

ثالثاً: نظام المدفوعات الالكتروني العراقي:

يُعّد نظام المدفوعات العراقي نظاماً لتبادل المدفوعات الكترونياً ضمن الجهاز المصرفي من خلال شبكة آمنة وكفؤة والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره مالكاً للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص ويتكون من الأنظمة الآتية:.[29]

مكونات نظام المدفوعات الالكتروني العراقي

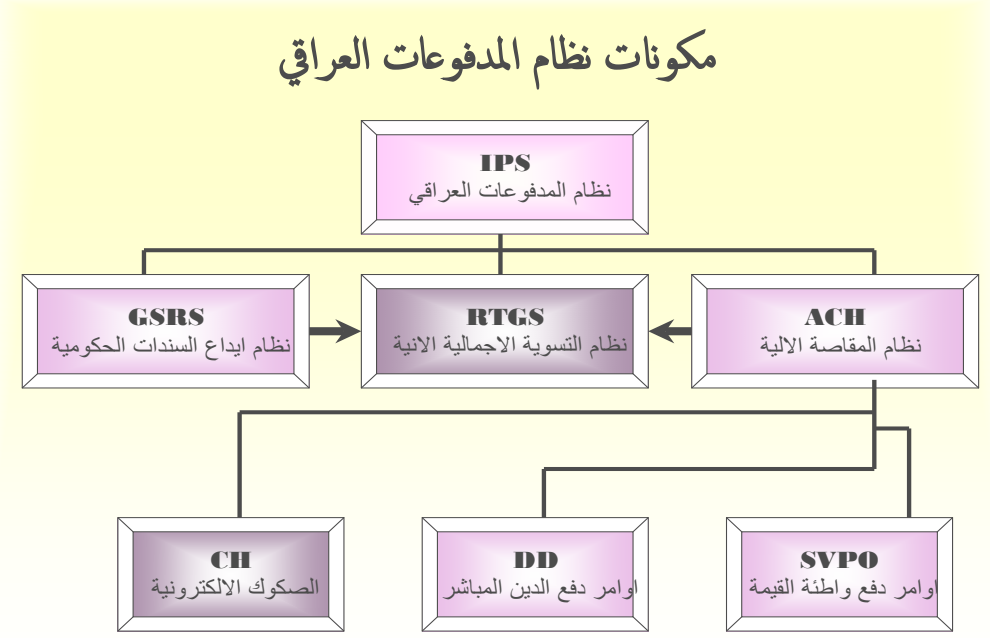

مخطط (1) مكونات نظام المدفوعات الالكتروني العراقي♦

المصدر/ تقرير صادر عن قسم المدفوعات، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي 2007.

أولاً: نظام التسوية الإجمالية الآنية(Real Time Gross Settlement RTGS):

1- نشأة **وتطور** (RTGS)

بدأ البنك المركزي العراقي بالتشغيل الفعلي لنظام التسوية الإجمالي (RTGS) بتاريخ 2006/8/24 وتم أشراك كمرحلة أولية خمس مصارف / الفروع الرئيسية وهي (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط)، وقد اعتمد البنك خطة تدريجية لإشراك المصارف في نظام التسوية، إذ تم الآن اشتراك جميع المصارف في النظام بالإضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد الوطنية، وقد تم ربط جميع فروع البنك المركزي العراقي في المحافظات الجنوبية والشمالية بالنظام وقد بلغ عدد المصارف المشاركة (54) مصرفاً.[30]

2- أهداف نظام التسوية الإجمالية الآنية[31]:

♦ بدأ البنك المركزي العراقي بالتشغيل الفعلي لكل من نظامي التسوية الإجمالية الآني بتأريخ 2006 /8/24 ونظام المقاصة الآلية بتأريخ 2006 /9/14 وكمرحله أوليه تم أشراك خمس مصارف /الفروع الرئيسة (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط) (البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات، 2008).

أ- إزالة خطر التسوية اليدوية الناتج عن عمليات التسوية الصافية الكبيرة الحجم، إضافة إلى أن نظام الـ RTGS يضمن تسوية نهائية غير قابلة للنقض، وهذه ميزة حسنة ذات قيمة عالية للزبون.

ب- زيادة السرعة واختصار الوقت لتنفيذ المدفوعات.

ت- القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة.

ث- تحسين أدارة السيولة.

ج- يكون على مستوى عال من الكفاءة والمرونة.

ح- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

ثانياً- نظام المقاصة الآلي (ACH): بأنه النظام الذي يتم من خلاله تبادل أوامر الدفع فيما بين المؤسسات المالية، أساساً من خلال الوسائط المغناطيسية أو شبكات الاتصالات ويتم التعامل مع أوامر الدفع هذه من خلال مركز معالجة البيانات. وتم تقسيمه الى:.[32]

1- أنواع المقاصة الآلي (ACH):

أ- أوامر دفع منخفضة القيمة (SVPO): وتكون تسويته في نفس يوم العمل، إذ تم تحديد سقف مليار دينار عراقي ومائة ألف دولار كحد أعلى للتحويل الواحد خلال النظام وهذا السقف تحت سيطرة وإدارة البنك المركزي ومن الممكن تغييره. وبلغ معدل أوامر الدفع شهرياً (500) تحويل بالدينار العراقي و(20) تحويل بالدولار الأمريكي

ب- أوامر دفع الدين المباشر (Direct Debit – DD): ولم يتم تفعيلها حالياً لعدم وجود تعليمات وتشريعات قانونية خاصة بها. وبلغ عدد المشاركين (36) مصرف (معظم المصارف الأهلية وفروعها في بغداد والمحافظات ماعدا المصارف الحكومية) بالإضافة الى البنك المركزي العراقي وفروعه.

ت- أوامر دفع مرفوضات الدين المباشر (Refusal Direct Debit – DDR).

ث- الصكوك الالكترونية (Check): وتكون تسويتها خلال يومين. وبدأ العمل بالصكوك منذ بداية عام 2011 وقد تم اشتراك معظم المصارف الأهلية وفروعها وبلغ معدل التبادل الشهري (1000) صك بالدينار العراقي و(150) صك بالدولار الأمريكي.

ج- الصكوك المرفوضة (Check Refusal): يقوم الفرع الدافع بإنشاء قيد الرفض على صك خلال فترة المقاصة (من وقت وصول الصك الى المصرف لغاية يوم الاستحقاق قبل بداية جلسة الصكوك) ويتم إرسال حزمة الصكوك المرفوضة الى نظام المشارك (PS) في الإدارة العامة للمصرف، وإدخالها في ملف وإرسالها الى نظام المقاصة المركزية لغرض أجراء المصادقة عليها من قبل مستخدم نظام (Central) في الإدارة العامة، ومن ثم يتم إرسالها الى المصرف المستفيد.

ح- صكوك المقاصة السريعة (VIP): يتم إنشاؤها في الفرع المودع فيه ويكون تقديمها وتسويتها في نفس تاريخ يوم العمل دون الحاجة الى حجم سقف الضمان ولا تخضع لتاريخ الاستحقاق في حالة قبولها من قبل المصرف المسحوب عليه. وفي حالة عدم قبول الصك في نفس يوم العمل أو في اليوم التالي فيتم إلغاء الصك أوتوماتيكياً من قبل النظام.

2- الهدف من نظام المقاصة الآلي[33]:

أ- أجراء التحويلات المالية بين المصارف الكترونياً (الرواتب، تحويل من زبون الى زبون).

ب- التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن بدلاً من استخدام الإيداع النقدي.

ت- السعي الى تقليل الكلف والوقت إضافة الى توفير السرية في نقل البيانات.

ث- التقليل في المخاطر الناتجة من تبادل الصكوك يدوياً.

ج- تمهيد الطريق أمام خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الكبيرة والصغيرة (ATM, POS, Mobil Payment).

ح- تقليل فترة مقاصة تبادل الصكوك.

3- فوائد نظام المقاصة الآلي (ACH)[34]:

أ- توفر الأموال التي تم جمعها في الموعد المقرر مثل تاريخ استحقاق الفواتير.

ب- التخلص من التعامل مع الشيكات وعمليات الدفع اليدوي.

ت- تخفيض تكاليف الطباعة والصكوك وغير ذلك.

ث- يلغي الشيكات الخاطئة والاحتيالية ويقلل من احتمال عدم كفاية الأموال.

ج- يسمح للشركات تقديم خدمة إضافية الدفع للزبائن.

ح- يقلل من الوقت والكلفة.

خ- يتم تحسين التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الأموال.

ثالثاً- نظام إيداع وتسجيل السندات الحكومية: ♦

(Government Securities – GSRS Registration System)

ينظر اليه البنك المركزي العراقي على انه نظام يعمل على أدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي من مراقبة السيولة من موقعه ومن خلال هذا النظام تتم عملية أدارة المزاد، إذ يتم إصدار السندات وعمليات التسوية، والمحافظة على ملكية السند وأجراء عمليات دفع الفائدة والرهون ويتم ربط نظام (RTGS) مع نظام (GSRS) لإتمام عملية التسوية المالية على حسابات المشاركين[35].

♦ GSRS: يتم فتح النظام في الساعة التاسعة صباحاً من كل يوم عمل (9:00) أما موعد الإغلاق فيكون في الساعة الواحدة بعد الظهر (1:00) (البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات: 2013).

رابعاً: تطوير وتحديث نظام المدفوعات الالكتروني

أن العمل على تحديث وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني وذلك بالتعاون مع الشركة المجهزة للنظام بتطوير كافة مكوناته ومن أجل زيادة كفاءة عمل الأنظمة بما يتناسب وحجم التدفقات النقدية والمالية والذي يوفر بدوره أمان وسرعة في معالجة القيود وإجراء التسويات وكذلك يسهم في تقليل المخاطر وتعزيز الأداء المصرفي والمالي وإضافة نظام المتاجرة ليشمل الأسهم بالإضافة الى السندات. وذلك لغرض التوافق وملائمة المعايير والأنظمة العالمية في مجال المدفوعات لغرض استيعاب الازدياد في حجم التعاملات التي تتم من خلال هذا النظام ومن اجل التوافق بسهولة مع الأنظمة المصرفية المختلفة (CBS) للمصارف العاملة في العراق مما يمنح المرونة في إدخال واسترجاع البيانات والتحويلات وتسهيل عملية الخزن الاحتياطي والمتزامن مما يضمن عدم فقدان أو ضياع أي من المعلومات [36]، ومن بين التطورات المستقبلية للنظام هو أنشاء المقسم الوطني (National Switch) وهو الذي يسيطر على العمليات الداخلية للنظام وتتضمن فوائد المقسم الوطني للمشتركين والزبائن والنظام المصرفي ككل: مدفوعات وتحويلات سريعة، وآمنة، موثوقة، وشفافة؛ مع إمكانية التشغيل التبادلي لجميع المصارف؛ منبراً لخدمات تنافسية جديدة وغير نقدية، ومنتجات مبتكرة ؛ وتعاملات نقدية اقل مما يؤدي الى الحد من الأخطاء والمزيد من المساءلة والنمو ملحوظ ومحتمل لزيادة إيرادات الخدمات المصرفية وقاعدة الزبائن ومن بين الفوائد الكبيرة الأخرى للبنك المركزي العراقي هي التنفيذ الأسهل والأكثر فاعلية للسياسة النقدية وسعر الصرف الخاص بالعراق وإدارة إصدار العملة العراقية [37].

وكذلك قابلية التعامل المتبادل بين المصارف وإمكانية الربط بأنظمة بطاقات الدفع العالمية وتطبيق معايير موحدة وإدارة مركزية لمنع الاحتيال والحد من التكاليف والمخاطر والحد من الهدر وتكرار جهود التطوير وتوفير أجواء عادلة للتنافس على الزبائن وكذلك توفير خدمة أفضل للزبون.

إذ سيكون نظام الدفع المتبادل بالهاتف النقال معززاً بالبنية التحتية للمقسم الوطني للدفع بالتجزئة والذي سيوفر تشغيلاً متبادلاً للمعاملات الناتجة عن البطاقات ومعاملات أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ومعاملات الدفع على الانترنت وسيسمح بربط الحسابات في نظام الدفع المتبادل بالهاتف النقال بالحسابات المصرفية للبطاقة من خلال نظام ربط غير تداخلي. وسيوفر نظام الدفع بالتجزئة التوافقية والتبادلية بين جميع المعاملات الدفع بالتجزئة للبطاقات وحسابات الهاتف النقال وسيتم ربطه بنظام البنك المركزي العراقي للدفع بين المصارف وبالتالي تسهيل معاملات الدفع بين حسابات النظام المصرفي الأساسي وحسابات البطاقة وحسابات الهاتف النقال. وان فوائد نظام الدفع المتبادل عن طريق استخدام الهاتف النقال في العراق:. [38]

أ- يفسح المجال المصرفي للأشخاص الذين لديهم حساب في المصارف وهم نسبتهم 80% ولكن في الوقت نفسه 80% لديهم هواتف نقالة.

ب- يمكن الوصول الى الخدمات المصرفية من خلال مجموعة واسعة من الخدمات والأجهزة وليس فقط الهاتف النقال.

ت- سهولة في فتح الحساب.

ث- عدم وجود طوابير للانتظار.

ج- إمكانية الدفع حيثما كنت في أي مكان.

ح- التحويل الحقيقي والفعلي من شخص الى شخص.

خ- أربع وعشرون ساعة وسبعة أيام في الأسبوع للاطلاع على الرصيد، شراء وحدات للتحدث في الهاتف النقال، المشتريات المسبقة الدفع.

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

يهدف هذا المبحث الى تجسيد الإطار النظري عبر تقديم نبذه مختصره عن كل مصرف من المصارف التجارية لعينة البحث وتطوره وأهدافه لكل مصرف وهذا ما انصرف لبيانه المبحث الأول، وكذلك عرض نتائج التحليل الإحصائي والمالي باستخدام الأساليب الإحصائية والمالية المختلفة لبيان علاقات الارتباط والانحدار والأثر ونوعهما بين متغيرات البحث وهذا ما تناوله المبحث الثاني.

المحور الأول: نبذة تعريفية عن المصارف التجارية

1- مصرف الشرق الأوسط Iraq Middle East Bank for Investment

التطورات الحاصلة على رأس المال وتواريخها:

ما أن زاول المصرف أعماله من خلال فرعه الرئيسي حتى بادر المساهمون خلال العام 1995 الى تسديد القسط الثاني من رأس المال المقرر وقدره (100) مليون دينار. وبعد ان حقق المصرف أرباحاً مجزية خلال المدة المنتهية في 1995/12/31 قررت الهيئة العامة خلال العام 1996 رسملتها بإضافة ما يعادل القسطين الباقيين اللذين مجموعهما (200) مليون دينار زائداً مبلغ القسط الثاني المدفوع ليصبح رأس المال المقرر البالغ (400) مليون دينار مدفوعاً بالكامل. وبعد ثلاث سنوات توجه المصرف الى زيادة رأسماله الاسمي والمدفوع بشكل متوالي سنة بعد أخرى حتى بلغ في نهاية عام 2006 (27) مليار دينار. وخلال العام 2007 جرت إضافة مبلغ (4) مليار دينار من الأرباح الى رأس المال ليصبح المدفوع منه (31) مليار دينار. وفي العام 2008 قررت هيئتكم العامة إضافة مبلغ (11) مليار دينار من الأرباح المتحققة الى رأس مال المصرف المدفوع ليكون (42) مليار دينار. وفي عام 2009 قررت هيئتكم العامة إضافة مبلغ (13) مليار دينار من الأرباح المتحققة الى رأس مال المصرف ليصبح المبلغ المدفوع (55) مليار دينار، كما قررت هيئتكم العامة في عام 2010 رسملة الأرباح المتحققة البالغة (11) مليار دينار ليرتفع بذلك رأس المال المدفوع الى (66) مليار دينار، وفي

عام 2011 دعت هيئتكم العامة المساهمين الى زيادة رأسمال المصرف تلبية لطلب البنك المركزي العراقي ليصبح (100) مليار دينار، وكان الإقبال على الاكتتاب يعتز ويفتخر به كل مساهم ، وأدناه جدول يبين التطورات الحاصلة على رأس المال.

جدول رقم (1) التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة من (2009-2011) ((مليار دينار))

السنة	2009	2010	2011
رأس المال المدفوع	55000	66000	100000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار

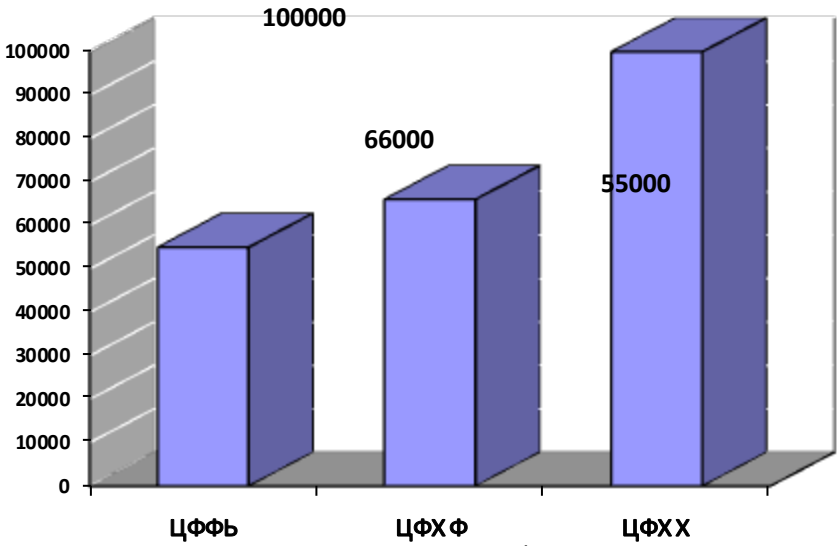

شكل (1) يبين التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار للمدة من (2009-2011)

أهداف المصرف:

1- يهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة الصناعية والزراعية والإسكانية والسياحية والخدمية والمشاريع التنموية الأخرى ، وممارسة الصيرفة المعتادة لحسابه أو لحساب الغير وتقديم مختلف الخدمات المصرفية في ضوء القوانين والأنظمة السائدة وخلق أوسع مجالات التعاون مع المصارف الحكومية والأهلية ضمن أطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة والمساهمة في دعم المسيرة التنموية لبناء اقتصاد حر ومستقر ومتقدم للقطر.

2- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وخلق التوعية في الأوساط التجارية والمالية بأهمية العمل المصرفي وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي للقطر.

3- الحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وإعلام البنك المركزي بأية معاملة مريبة.

4- حماية أموال المودعين والمساهمين وبناء علاقات طيبة معهم ومع الزبائن عموماً.

2- مصرف بغداد: Bank of Baghdad

التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع وتواريخها:

إن رأس المال المصرف عند تأسيسه في عام 1992 كان (100) مليون دينار عراقي وأسس المصرف بالتوسع في زيادة رأس المال اعتباراً من عام 1997 حيث وصل الى (160) مليون دينار عراقي وتوالت هذه الزيادات لغاية عام 2003 حيث وصل الى (2640) مليون دينار عراقي ثم الى (5280) مليون دينار عراقي في نهاية عام 2004، وفي عام 2005 وصل الى (52973,3) مليون دينار عراقي بعد دخول مصرف الخليج المتحد وشركة العراق القابضة كمساهمين ، وثم زيادة رأس المال المدفوع الى (70) مليار دينار عراقي عام 2008 ثم زيادته الى (85) مليار دينار عراقي عام 2009 والى (100) مليار دينار عراقي عام 2010 و (112,9) مليار دينار عراقي عام 2011 و (175) مليار دينار عراقي عام 2012، والشكل (2) يبين التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع بالكامل(التقرير السنوي ، مصرف بغداد:2012:8).

جدول رقم (2) التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف بغداد للمدة من (2009-2011)

((مليار دينار))

السنة	2009	2010	2011
رأس المال المدفوع	85000	100000	112900

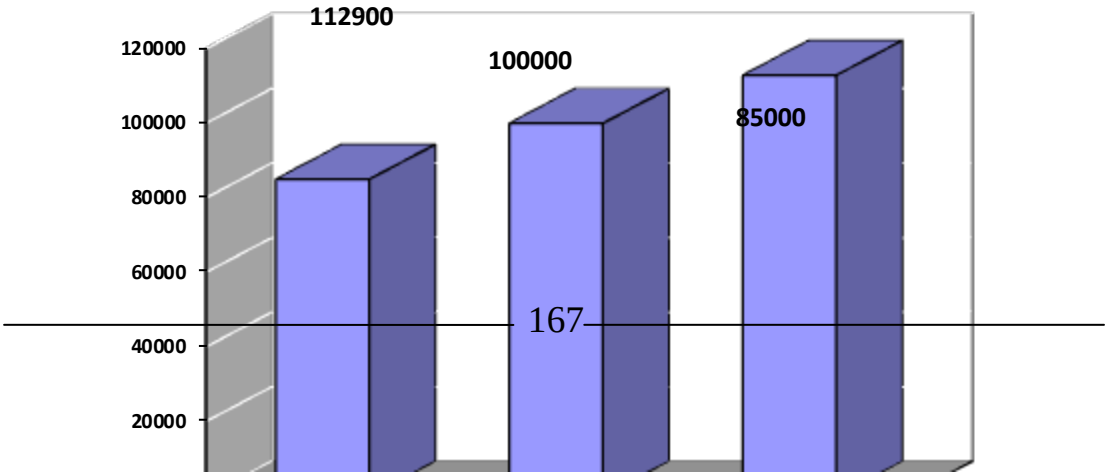

شكل (2) يبين التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف بغداد
للمدة من (2009–2011)

أهداف المصرف:

واصل المصرف خلال عام 2012 إستراتيجية اجتذاب الأعمال من الشركات وبالتالي استطاع أيضاً تحقيق زيادة إضافية في الاستثمارات والموجودات الثابتة وكذلك في التخصيصات والاحتياطيات. أدت القدرة على تقديم خدمات متعددة وتلبية احتياجات الزبائن (الأفراد والشركات) الى تحقيق نمو ثابت في الدخل من العمولات خلال السنة ومن ضمنها خدمات الرواتب والعمليات الناتجة عنها واسهم في ذلك نمو شبكة مصرف بغداد لمكائن الصراف الآلي في جميع أنحاء العراق، لقد حققت خدمات الأفراد زيادة في الإيرادات، كما تحقق نمو بالتناسب مع تلك الزيادة في خدمات التحويلات الدولية من خلال Westren Union , Money Link (مصرف بغداد ، 2012: 11).

3- مصرف الائتمان العراقي: Credit Bank of Iraq

التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع:

قد مر رأسمال المصرف بعدة زيادات منذ تأسيسه وحتى العام 2011 ، إذ أصبح رأسماله في نهاية العام المذكور (100) مليار دينار عراقي. وهذه زيادات كالآتي:.

- في سنة 1998 رأسمال المصرف بلغ (200) مليون دينار عراقي.
- في سنة 1999 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (400) مليون دينار عراقي.
- في سنة 2000 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (800) مليون دينار عراقي.
- في سنة 2001 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (1000) مليون دينار عراقي.
- في سنة 2002 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (1250) مليون دينار عراقي.
- في سنة 2003 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (16) مليار دينار عراقي.
- في سنة 2006 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (25) مليار دينار عراقي.
- في سنة 2007 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (50) مليار دينار عراقي.
- في سنة 2008 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (70) مليار دينار عراقي.
- في سنة 2009 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (85) مليار دينار عراقي.

- في سنة 2010 تم زيادة رأس المال المدفوع الى (100) مليار دينار عراقي.
- في سنة 2011 بقى رأس المال المدفوع (100) مليار دينار عراقي.

جدول رقم (3) تطورات رأس المال المدفوع في مصرف الائتمان العراقي
للمدة من (2009-2011) ((مليار دينار))

السنة	2009	2010	2011
رأس المال المدفوع	85	100	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف الائتمان العراقي.

شكل (3) التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الائتمان العراقي
للمدة من (2009-2011)

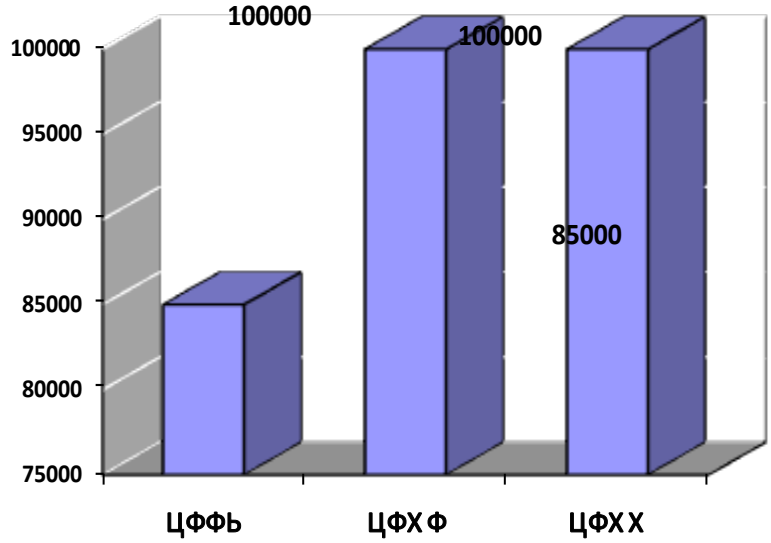

أهداف المصرف:

يهدف المصرف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعاليتها في بناء العراق في أطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة في المجالات الاستثمارية والتمويلية كافة ولجميع القطاعات الاقتصادية الخاصة ولمؤسسات الدولة الاقتصادية والتمويلية والتجارية والصناعية ومكافحة غسيل الأموال والعمل وفق أحكام قانون البنك المركزي العراقي وتعليماته وكذلك قانون الشركات النافذ. والعمل بخطى ثابتة من اجل الحفاظ على الموقع الريادي بين المصارف العراقية وتحقيق أعلى الأرباح للمساهمين وتقديم أفضل الخدمات المصرفية للزبائن(التقرير السنوي، مصرف الائتمان العراقي:2011: 7).

4- مصرف المنصور للاستثمار: Mansour Bank for Investment

التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف المنصور:

أسس المصرف برأسمال قدره (55) مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل، وقد اقر في اجتماع الهيئة العامة للمصرف المنعقد بتاريخ 2008/11/10 زيادة رأسماله بنسبة (10%) منه ليصبح (60,5) مليار دينار / سهم من خلال رسملة جزء من الأرباح الصافية المتحققة عام 2007 فتمت المصادقة على محضر الهيئة العامة من قبل دائرة تسجيل الشركات / وزارة التجارة، ثم جرت زيادة أخرى في رأسمال المصرف الى (75) مليار دينار أي بنسبة (23,97%) بقرار الهيئة العامة للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2009/5/11 وذلك من خلال رسملة الأرباح الصافية المتحققة خلال عام 2008 وجزء من الاحتياطيات، أكملت زيادة رأسمال المصرف الى (100) مليار دينار في 2011/6/26. والجدول (4) الآتي يبين التطورات التي أجريت على رأس المال لمصرف المنصور.

جدول رقم (4) التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2009 – 2011) ((مليار دينار))

السنة	2009	2010	2011
رأس المال المدفوع	75	75	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف المنصور للاستثمار.

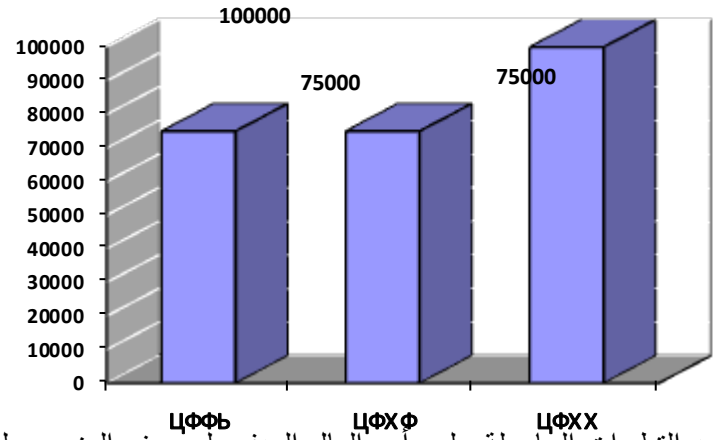

شكل (4) يبين التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف المنصور للاستثمار

أهداف المصرف:

يمارس المصرف نشاطاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية بأشراف البنك المركزي العراقي ورقابته بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 وقانون الشركات النافذ وأية شروط مرفقة بتراخيصها أو تصاريحها الخاصة بممارسة الأعمال المصرفية والصادرة عن البنك المركزي العراقي (التقرير السنوي ، مصرف المنصور للاستثمار ، 2011: 5).

5- مصرف الاستثمار العراقي: Investment Bank of Iraq

التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الاستثمار العراقي:

تطور رأسمال المصرف من خلال مسيرته المتميزة والمتمثلة بممارسة النشاطات وتقديم الخدمات المصرفية ليصبح (100000) مليون دينار عراقي بموجب الجدول أدناه:

جدول رقم (5) التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الاستثمار العراقي

السنة	رأس المال	الزيادة	رأس المال الجديد
1993	100 مليون	-	100 مليون
1994	100 مليون	100 مليون	200 مليون
1995	200 مليون	-	200 مليون
1996	200 مليون	-	200 مليون
1997	200 مليون	-	200 مليون
1998	200 مليون	100 مليون	300 مليون
1999	300 مليون	100 مليون	400 مليون
2000	400 مليون	200 مليون	600 مليون
2001	600 مليون	400 مليون	1000 مليون
2002	100 مليون	200 مليون	1200 مليون
2003	1200 مليون	720 مليون	1920 مليون
2004	1920 مليون	3840 مليون	5760 مليون
2005	5760 مليون	9240 مليون	25 مليون
2006	25 مليون	-	29750 مليون
2007	29750 مليون	7750 مليون	37500 مليون
2008	37500 مليون	12900 مليون	50400 مليون
2009	50400 مليون	24620 مليون	75020 مليون
2010	75020 مليون	24980 مليون	100000 مليون

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي.

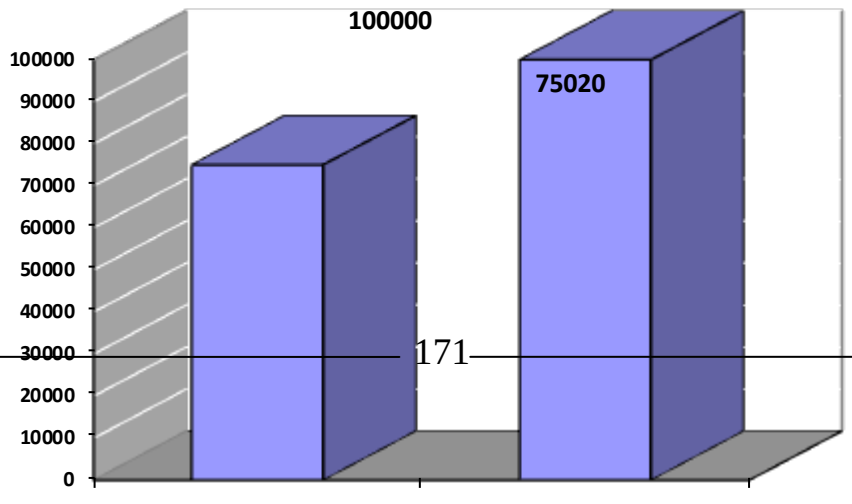

شكل (5) يبين التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2009–2010)

6- مصرف الشمال :North BANK

التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الشمال:

- بتاريخ 2005/10/12 زيادة رأس المال الى (10) مليار دينار عراقي بعد أن كان (2,5) مليارين ونصف المليار دينار عراقي.
- استجابة لمتطلبات الوضع المالي تم زيادة رأس المال ليصبح (25) مليار دينار عراقي وذلك بتاريخ 2006/8/16.
- الزيادة العالية الأخرى التي حصلت لرأس المال فكانت بتاريخ 2006/12/24 حيث حصلت الموافقة بالزيادة الى (100) مليار دينار عراقي.
- حصلت موافقة الهيئة العامة باجتماعها ليوم 2010/7/1 على زيادة رأسمال المصرف ليصبح (125) مليار دينار عراقي.
- وفي اجتماع الهيئة العامة ليوم 2011/5/28 وافقت على زيادة رأسمال المصرف ليصبح (175) مليار دينار عراقي (التقرير السنوي، مصرف الشمال:9).

جدول رقم (6) تطور رأس المال المدفوع لمصرف الشمال للاستثمار والتمويل للمدة من (2009– 2011) ((مليار دينار))

السنة	2009	2010	2011
رأس المال المدفوع	100	125	175

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف الشمال للاستثمار والتمويل.

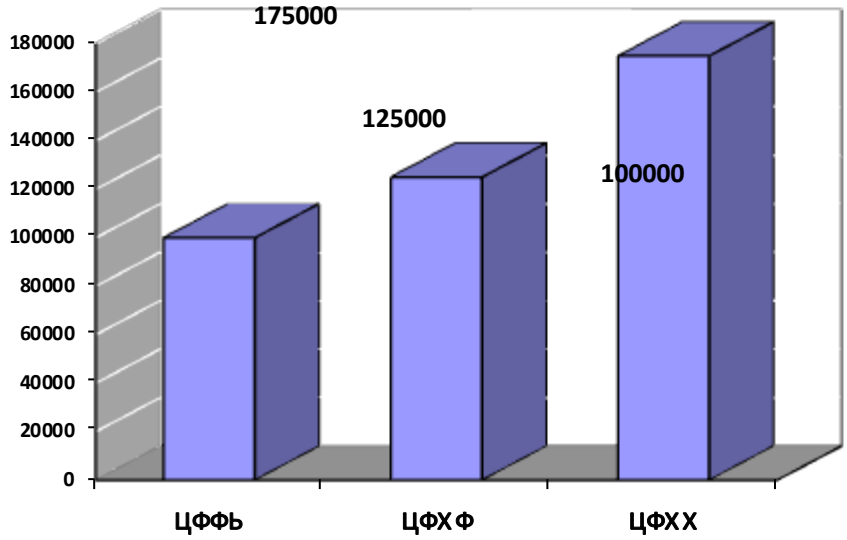

شكل(6) يبين التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الشمال للاستثمار والتمويل

ج- أهداف المصرف:

أن الهدف الرئيسي الذي يسعى له المصرف هو دخوله في السوق المالية المحلية للمشاركة في الأنشطة الاستثمارية المصرفية وسائر عمليات الاستثمار التي تنسجم مع أحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتعليمات الخاصة بتطوير العمل المصرفي، وسعى المصرف الى تطوير كادره من خلال زيادة التدريب التقني والعملي، وكذلك بذل المصرف أقصى الجهود في تطوير كافة وسائلة واداوته المصرفية من خلال متابعة التطورات الدولية لهذا العمل والمشاركة في كل ما يدعم عمل المصارف (التقرير السنوي، مصرف الشمال للاستثمار والتمويل، 2011: 8).

7- مصرف الخليج التجاري: Gulf Commercial Bank

التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الخليج التجاري:

قد مر رأسمال المصرف بعدة زيادات منذ تأسيسه وحتى العام 2011 ، إذ أصبح رأسماله في نهاية العام المذكور (100) مليار دينار عراقي. وهذه الزيادات كالآتي:.

- زيادة رأس المال الى (1,200) مليار دينار عراقي بتاريخ 2001/4/23.
- زيادة رأس المال الى (1,320) مليار دينار عراقي بتاريخ 2002/2/17 وذلك بتوزيع (120) مليون سهم الى المساهمين مجاناً.
- زيادة رأس المال الى (4,120) مليار دينار عراقي بتاريخ 2004/3/30.
- زيادة رأس المال الى (10,300) مليار دينار عراقي بتاريخ 2005/4/3.
- زيادة رأس المال الى (21,280) مليار دينار عراقي بتاريخ 2006/1/5.

– زيادة رأس المال الى (22,344) مليار دينار عراقي بتاريخ 2006/12/12.
– زيادة رأس المال الى (25) مليار دينار عراقي بتاريخ 2008/12/12.
– زيادة رأس المال الى (37,5) مليار دينار عراقي بتاريخ 2009/1/20.
– زيادة رأس المال الى (50) مليار دينار عراقي بتاريخ 2009/7/9.
– زيادة رأس المال الى (56,990) مليار دينار عراقي بتاريخ 2010/10/20.

جدول رقم (7) التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الخليج التجاري
للمدة من (2009– 2011) ((مليار دينار))

السنة	2009	2010	2011
رأس المال المدفوع	50	56,990	103,950

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري

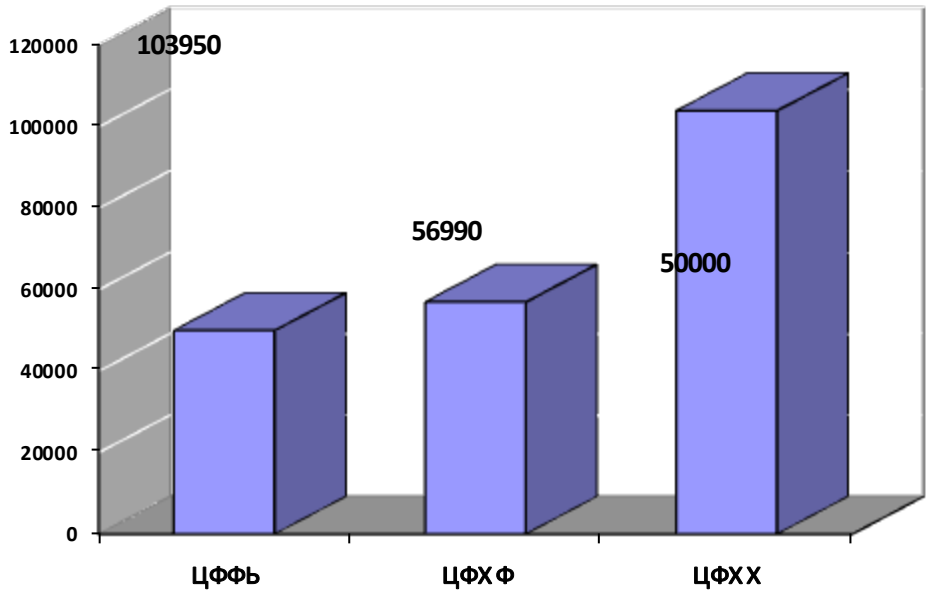

شكل (7) يبين التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع لمصرف الخليج التجاري
للمدة من (2009– 2011)

أهداف المصرف:

تعبئة الأموال الوطنية بصفة ودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والأعمال المصرفية التجارية الأخرى (المحلية والدولية) وفق القوانين النافذة، وتتمثل أهداف المصرف في المساهمة في الأنشطة التنموية للاقتصاد الوطني ضمن أطار السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة أعمال الصيرفة في مجال الاستثمار بأنواعها والأعمال المصرفية التجارية المختلفة على وفق

القوانين النافذة وبالتعاون مع الجهاز المصرفي والجهات الاستثمارية الأخرى (التقرير السنوي، مصرف الخليج التجاري، 2011:9).

8- مصرف الأهلي العراقي ♦: National Bank of Iraq

أسس المصرف الأهلي العراقي في 1995/1/2 برأس مال اسمي قدره (400) مليون دينار عراقي وباشر بأعماله بتاريخ 1995/4/8 كشركة مساهمة خاصة ضمن القطاع الخاص، فقد تم رفع رأسمال المصرف في حزيران 2011 ليصل إلى 100 مليار دينار عراقي أي 86 مليون دولار . (موقع الالكتروني لمصرف الأهلي العراقي).

9- مصرف بابل ♦: Babylon Bank

أسس مصرف بابل بتاريخ 1999/4/6 برأس مال تأسيسي قدره (500,000,000) ، في بداية عام 1998 تم حجز الاسم التجاري لشركة مساهمة خاصة باسم مصرف بابل واستكمل إجراءات التأسيس وتسديد رأس المال ومن ثم دعوة الهيئة العامة وأجراء الانتخابات لمجلس الإدارة وإكمال هيكل المصرف رسميا في بداية عام 1999 وبتاريخ 2013/2/27 ثم زيادة رأسمال المصرف الى 150 مليار دينار حسب توجيهات البنك المركزي العراقي وسيتم قبل نهاية عام 2013 برفع رأسمال المصرف الى 250 مليار دينار بعد اجتماع الهيئة العامة المتوقع خلال شهر أيلول. (موقع مصرف بابل على شبكة الانترنت).

10- مصرف أشور الدولي للاستثمار ♦: Ashur International Bank for Investment

أسس مصرف أشور الدولي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة في 2005/9/22 برأس مال اسمي قدره (25) مليار دينار كأول مصرف استثماري متكامل الخدمات وباشر أعماله في 2006/1/18 ويبلغ عدد فروعه في بغداد والمحافظات (4) فروع وفي 2010/12/31 بلغ رأس مال المصرف (66,7) مليار دينار.(شندي،2011: 166)

11- مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل♦: Economic Bank for Investment & Finance

أسس مصرف الاقتصاد بتاريخ 1999/3/22 وبرأس مال تأسيسي قدره (200.000.000) ، ويعد مصرف الاقتصاد احد أهم خمسة مصارف خاصة بالعراق ونتيجة للأرباح والانجازات التي حققها المصرف فهو ألان يسعى إلى توسيع انجازاته واستثماراته إلى خارج العراق، وهي فرصه وانجاز

♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي عن مصرف الأهلي العراقي.
♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف بابل.
♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف أشور الدولي للاستثمار.
♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل.

رائع للقطاع الخاص العراقي وفتح الطريق وخلق الفرص للاستثمارات والمستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق، وهذا احد أهم أهداف مصرف الاقتصاد ، وبتوسعه من خلال فروع ه (50) المنتشرة على أرجاء العراق، ومصرف الاقتصاد يفخر بأن يكون عنصر هام ومشارك في الخلق و التمويل في العديد من الانجازات والاستثمارات الخاصة التي تتم ألان في العراق (الموقع الالكتروني لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل).

12- مصرف الاتحاد العراقي♦: Union Bank of Iraq

أسس مصرف الاتحاد العراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة 9321 في 2002/9/23 الصادرة من دائرة مسجل الشركات وحصل على أجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي المرقمة 240/9/3 بتاريخ 2004/3/9، ويبلغ الرأسما ل الحالي للمصرف (152000000000) مئة واثنان وخمسون مليار دينار عراقي.(الموقع الالكتروني لمصرف الاتحاد العراقي).

13- مصرف الهدى♦: AL-Huda Bank

أسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة 5 ش والصادرة من دائرة تسجيل الشركات (كشركة مساهمة خاصة) بتاريخ 2007/11/6 و قد حصلت موافقة البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم 9/3/136 في 2008/1/14 على منح المصرف ممارسة الصيرفة الشاملة وباشر المصرف نشاطه بتقديم كافة الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ 2008/2/17. وبلغ رأس مال المصرف في عام 2011 (100 مليار دينار عراقي). (موقع مصرف الهدى على شبكة الانترنت).

14- مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار♦:

Dijah& Furat Bank for Development& Investment

أسس مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار في 2005/8/24، وافتتح أبوابه لزبائنه حسب موافقة البنك المركزي العراقي في 2007/2/1. وقد بدأ المصرف بتوفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات المستوى الرفيع، كخدمات التمويل وخدمات الحسابات المصرفية المختلفة وفقاً للمعايير الإسلامية ويصل رأس مال المصرف إلى 300 مليار دينار عراقي . (موقع مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار على شبكة الانترنت).

15- مصرف التجاري العراقي♦: Commercial Bank of Iraq

♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف الاتحاد العراقي.
♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف الهدى.
♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار.
♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف التجاري العراقي.

أسس مصرف التجاري العراقي بتاريخ 1992/7/11 وبرأس مال تأسيسي قدره (150,000,000) مليون دينار عراقي كشركة مساهمة خاصة، وبتاريخ 2010/12/31 بلغ رأس مال المصرف (60) مليار دينار عراقي.(موقع مصرف التجاري العراقي على شبكة الانترنت).

16- مصرف الرافدين العراقي♦: Rafidain Bank

أسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 وباشر أعماله في 1941/5/19 برأس مال مدفوع قدره (50) خمسون ألف دينار، مر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كأول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الأجنبية وبدأ بالتوسع التدريجي داخل القطر ثم مر بمراحل دمج متعددة بدا عام 1964 شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم في عام 1974 توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق، وفي عام 1998 شهد المصرف تطورا جديدا هو تحوله الى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل طبقا لأحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997، ويهدف المصرف الى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي أطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة، إذ يقوم المصرف بقبول الودائع بأنواعها واستثمار الأموال والفوائض النقدية في مختلف أوجه الاستثمار وفق ما رسم ه القانون. ويمثل النشاط الائتماني أهم العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف ويعتبر من المهام الأساسية لعمله ونموه (موقع مصرف الرافدين على شبكة الانترنت).

17- مصرف الرشيد العراقي♦: Rasheed Bank

أسس مصرف الرشيد بموجب القانون رقم (52) لسنة 1988 في بغداد وباشر عمله في 1/11/ 1988 وأصبح شركة عامة بموجب قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وبتاريخ 2001/12/4 أصبح رأس مال المصرف ملياري دينار عراقي ، ولدى المصرف (162) فرعاً داخل العراق، ويهدف المصرف الى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال، ويقوم المصرف بعدة أنشطة كقبول الودائع بأنواعها وفتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والدولار وكذلك فتح حسابات التوفير بالدينار العراقي والدولار والودائع الثابتة ومنح الائتمان والتسهيلات المصرفية وإصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها (شندي، مصدر سابق:122).

♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف الرافدين العراقي.
♦ لم يتوفر لدى الباحث التقرير السنوي لمصرف الرشيد العراقي.

المحور الثاني: عرض نتائج البحث وتحليلها

يسعى هذا المبحث الى عرض نتائج البحث اعتماداً على بعض الأساليب والأدوات الإحصائية لمتغيرات البحث وفقراتها والمتمثلة بالتكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية للمتغيرات وفقراتها لغرض تحديد مستوى إجابة كل منها والانحراف المعياري لقياس مديات تشتت القيم عن أوساطها الحسابية فضلاً عن معامل الارتباط (بيرسون) يبحث في العلاقة الارتباطية بين المتغيرات من حيث قوتها واتجاهها وبالتالي فهو معيار لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

أولاً: معايير نظام المدفوعات

1 – الوقت المنفذ: الوقت المنفذ يمثل تكاليف للزبائن الذين لا يستطيعون الوصول الى حساباتهم بالوقت المناسب ، ويمكن قياس هذا المعيار من خلال خمسة أسئلة وهي كما مبينة في الآتي:

1- يظهر الجدول (8) الوسط حسابي يبلغ (4.71) وهو ميل عالي جداً لأفراد عينة البحث حول فقرة (يوجد فرق من حيث الوقت في تحول الأموال بين المصارف عما كان عليه سابقا أي قبل تنفيذ نظام المدفوعات الالكتروني)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (71 %) كبير جداً، ونسبة (29 %) كبير، وهذا مؤشر يدل على وجود فرق من حيث الوقت في تحويل الأموال بين المصارف عما كان عليه سابقا أي قبل تنفيذ النظام، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي بلغ (0.47) والذي يدل على تجانس عالي في أراء عينة البحث.

جدول رقم (8) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة الأولى من معيار الوقت المنفذ

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	12	5	0	0	0	17	4.71	0.47
النسبة	% 71	% 29	0	0	0	%100		

2- يظهر الجدول (9) الوسط الحسابي يبلغ (3.53) وهو ميل عالي لأفراد عينة البحث حول فقرة **(الوقت اللازم لتنفيذ الحوالة خلال النظام)**، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (64 %) كبيرو كبير جداً ، ونسبة (18 %) متوسط فيما بلغة نسبة (18 %) صغير، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.87) ويشير الى تجانس في أراء عينة البحث.

جدول رقم (9) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة الثانية من معيار الوقت المنفذ

	كبير	كبير	متوسط	صغير	صغير	المجموع	الوسط	الانحراف

	جداً				جداً		الحسابي	المعياري
التكرار	1	10	3	3	0	17	3.53	0.87
النسبة	% 6	% 58	% 18	% 18	0	%100		

3 – يبين الجدول (10) الوسط الحسابي يبلغ (3.41) وهو ميل مقبول لأفراد عينة البحث حول فقرة **(هل تواجهون مشاكل عند تنفيذ الحوالات تعيق تنفيذها في الوقت الحقيقي)**، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (47 %) كبير وكبير جداً، ونسبة (35 %) متوسط فيما بلغة نسبة (18 %) صغير، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.93) ويشير الى تجانس في أراء عينة البحث، وهذا يؤكد وجود مشاكل واقعية في تنفيذ الحوالات وتشكل عائق كبير أمامها.

جدول رقم (10)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري

للفقرة الثالثة من معيار الوقت المنفذ

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	2	6	6	3	0	17	3.41	0.93
النسبة	% 12	% 35	% 35	% 18	0	%100		

4 - يظهر الجدول (11) الوسط الحسابي يبلغ (3.94) وهو ميل عالي لأفراد عينة البحث حول فقرة (يمثل وقت التنفيذ للحوالة تكلفة للزبون)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (76 %) كبير وكبير جداً، ونسبة (12 %) متوسط، فيما بلغت نسبة (12 %) صغير، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.96) ويشير الى تجانس في أراء عينة البحث، وهذا يشير الى أن وقت تنفيذ الحوالة يمثل تكلفة للزبون.

جدول رقم (11)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري

للفقرة الرابعة من معيار الوقت المنفذ

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

التكرار	5	8	2	2	0	17	3.94	0.96
النسبة	% 29	% 47	% 12	% 12	0	%100		

5- يبين الجدول (12) الوسط الحسابي يبلغ (3.94) وهو ميل عالي لأفراد عينة البحث حول فقرة **(يعتبر الوقت عامل مهم للنظام)** ، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (88 %) كبير وكبير جداً، ونسبة (12 %) صغير، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.99) ويشير الى تجانس في أراء عينة البحث، وهذا يشير الى أهمية الوقت كعامل مهم للنظام المدفوعات.

جدول رقم (12)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري

للفقرة الخامسة من معيار الوقت المنفذ

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	10	5	0	2	0	17	3.94	0.96
النسبة	% 59	% 29	0	% 12	0	%100		

2 – الخطر: وهو المعيار الثاني من معايير نظام المدفوعات ويمكن قياس الخطر ككلفة إجراءات أدارة الخطر مثل كلفة المخاطر التي يتعرض لها النظام، ويمكن قياس هذا المعيار وصفياً من خلال خمسة فقرات وهي على النحو الآتي:

1 – يبين الجدول (13) الوسط الحسابي يبلغ (4.53) وهو ميل عالي جداً لأفراد عينة البحث حول فقرة (يقوم مصرفكم بتحديث وتطوير الأجهزة والبرامجيات المرتبطة بعمل نظام المدفوعات بصورة دورية)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (94 %) كبير وكبير جداً، ونسبة (6 %) متوسط، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.62) ويشير الى تجانس وتوافق في أراء عينة البحث، وهذا يشير الى قيام المصرف وبصورة دورية بتحديث وتطوير البرامجيات المرتبطة بعمل نظام المدفوعات.

جدول رقم (13) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري

للفقرة الأولى من معيار الخطر

	كبير	كبير	متوسط	صغير	صغير	المجموع	الوسط	الانحراف

	جداً				جداً		الحسابي	المعياري
التكرار	10	6	1	0	0	17	4.53	0.62
النسبة	% 59	% 35	% 6	0	0	%100		

2 – بين الجدول (14) الوسط الحسابي يبلغ (4.12) وهو ميل عالي جداً لأفراد عينة البحث حول فقرة **(هل تعتقد الميزات الأمنية بالنظام كافية مثل Token, Four eyes. Password)**، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (88 %) كبير وكبير جداً ، فيما كنت نسبة (6 %) من إجابات العينة هي متوسط ، وبلغ نسبة(6 %) من إجابات العينة صغير ، وكان هناك تجانس في أراء عينة البحث إذ بلغ الانحراف المعياري (0.78)، وهذا يؤكد أن الميزات الأمنية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي وإجراءات العمل المتبعة هي كافية لحماية الأموال من الاختلاس والسرقة الالكترونية.

جدول رقم (14)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري

للفقرة الثانية من معيار الخطر

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	5	10	1	1	0	17	4.12	0.78
النسبة	% 29	% 59	% 6	% 6	0	%100		

3– بين الجدول (15) الوسط الحسابي يبلغ (4.06) وهو ميل عالي جداً لأفراد عينة البحث حول فقرة (هل تعتقد أن التعليمات الخاصة بنظام المدفوعات كافيه)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (94 %) كبير وكبير جداً، فيما كنت نسبة (6 %) من إجابات العينة هي صغير ، وكان هناك تجانس في أراء عينة البحث إذ بلغ درجة الانحراف المعياري (0.66)، وهذا يشير الى أن التعليمات المتبعة هي كافية للقيام بعمليات النظام.

جدول رقم (15)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري

للفقرة الثالثة من معيار الخطر

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

التكرار	3	13	0	1	0	17	4.06	0.66
النسبة	% 18	% 76	0	% 6	0	%100		

4- يظهر الجدول (16) الوسط الحسابي يبلغ (3.59) وهو ميل عالي لأفراد عينة البحث حول فقرة (يتعرض النظام في مصرفكم الى مخاطر السيولة والائتمان)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة، إذ كانت نسبة (71 %) كبير وكبير جداً، ونسبة (12 %) متوسط، فيما بلغت نسبة (17 %) صغير، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.87) ويشير الى تجانس في أراء عينة البحث، وهذا يشير الى أن المصارف عينة البحث تتعرض الى مخاطر السيولة بشكل كبير من خلال النظام.

جدول رقم (16)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري

للفقرة الرابعة من معيار الخطر

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	1	11	2	3	0	17	3.59	0.87
النسبة	% 6	% 65	% 12	% 17	0	%100		

5- يبين الجدول (17) الوسط الحسابي يبلغ (3.59) وهو ميل عالي لأفراد عينة البحث حول فقرة (حجم المخاطر التي يواجهها النظام)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (76 %) كبير، ونسبة (6 %) متوسط، فيما بلغت نسبة (18 %) صغير، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.79) ويشير الى تجانس في أراء عينة البحث، وهذا يشير الى أن المصارف عينة البحث تتعرض الى مخاطر كبيرة من خلال تطبيق النظام.

جدول رقم (17)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري

للفقرة الخامسة من معيار الخطر

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

التكرار	0	13	1	3	0	17	3.59	0.79
النسبة	0	% 76	% 6	% 18	0	%100		

3- الكلف: وتشمل جميع أنواع الكلف التي تتعلق بالنظام (كلفة العمليات، كلفة البنى التحتية... الخ) ويمكن قياس هذا المعيار وصفيا من خلال خمسة فقرات وهي كما مبينة على النحو الآتي.

1 – يبين الجدول (18) الوسط الحسابي يبلغ (3.47) وهو ميل مقبول لأفراد عينة البحث حول فقرة (مدى تأثير كلف الأنظمة على الحوالات)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (59 %) كبير وكبير جداً، ونسبة (23 %) متوسط، ونسبة (18%) صغير ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.87) ويشير الى تجانس وتوافق في أراء عينة البحث، ويتبين من خلال ذلك أن الكلف تؤثر على الحوالات.

جدول رقم (18) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة الأولى من معيار الكلف

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	1	9	4	3	0	17	3.47	0.87
النسبة	% 6	% 53	% 23	% 18	0	%100		

2 - بين الجدول (19) الوسط الحسابي يبلغ (3.29) وهو ميل مقبول لأفراد عينة البحث حول فقرة (هل تتسبب الكلف العالية في التحويلات في عزوف الزبائن عن التحويلات)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (53 %) كبير وكبير جداً ، فيما كنت نسبة (12 %) من إجابات العينة هي متوسط ، وبلغ نسبة (35 %) من إجابات العينة صغير ، وكان هناك تشتت مقبول في أراء عينة البحث إذ بلغ الانحراف المعياري (1.10).

جدول رقم (19) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة الثانية من معيار الكلف

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	2	7	2	6	0	17		

النسبة	% 12	% 41	% 12	% 35	0	%100	3.29	1.10

3- بين الجدول (20) الوسط الحسابي يبلغ (3.71) وهو ميل عالي لأفراد عينة البحث حول فقرة (كلفة أجراء عملية التحول باعتقادكم مناسبة سواء كانت للنظام RTGS , ACH)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (18 %) كبير جداً وكانت نسبة (52 %) كبير، فيما كنت نسبة (12 %) من إجابات العينة هي صغير وشكلت النسبة الأقل (12 %)، وكان هناك تجانس وتوافق في أراء عينة البحث إذ بلغ درجة الانحراف المعياري (0.98)، وهذا يشير الى أن التعليمات المتبعة هي كافية للقيام بعمليات النظام.

جدول رقم (20) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة الثالثة من معيار الكلف

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	3	9	2	3	0	17	3.71	0.98
النسبة	% 18	% 52	% 12	% 18	0	%100		

4- يظهر الجدول (21) الوسط الحسابي يبلغ (3.29) وهو ميل مقبول لأفراد عينة البحث حول فقرة (ما مقدار الكلف التي يفرضها عليكم البنك المركزي)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (12 %) كبير جداً، ونسبة (29 %) كبير، فيما شكلت نسبة (35 %) متوسط، وبلغت نسبة (24 %) صغير، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.98) ويشير الى تجانس في أراء عينة البحث، وهذا يشير الى أن البنك المركزي يضع كلف كبيرة جدا على هذا النظام.

جدول رقم (21) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة الرابعة من معيار الكلف

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	2	5	6	4	0	17	3.29	0.98
النسبة	%12	% 29	% 35	% 24	0	%100		

5- يبين الجدول (22) الوسط الحسابي يبلغ (3.59) وهو ميل عالي لأفراد عينة البحث حول فقرة (حجم المخاطر التي يواجهها النظام)، ويتضح ذلك من خلال تكرارات الإجابة للعينة إذ كانت نسبة (76 %) كبير، ونسبة (6 %) متوسط، فيما بلغت نسبة (18 %) صغير، ويؤكد ذلك درجة الانحراف المعياري والذي يبلغ (0.79) ويشير الى تجانس في أراء عينة البحث، وهذا يشير الى أن المصارف عينة البحث تتعرض الى مخاطر كبيرة من خلال تطبيق النظام.

جدول رقم (22) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة الخامسة من معيار الكلف

	كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	صغير جداً	المجموع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التكرار	0	13	1	3	0	17	3.59	0.79
النسبة	0	% 76	% 6	% 18	0	%100		

ثانياً:- اختبار فرضيات البحث

1- تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات الأساسية لأنموذج البحث الرئيسة.

ينبغي قبل القيام باختبار أي فرضية من هذه الفرضيات اختبار علاقات الارتباط البينية لمكونات الأساس للأنموذج باستعمال (Pearson Correlation) ومن ثم العمل على اختبار علاقات ارتباط والانحدار بين المكونات الأساس لأنموذج البحث.

جدول (23) درجة الارتباط والمعنوية بين متغيرات البحث الفرعية (الوقت المنفذ، الخطر، الكلفة، مع الفاعلية المصرفية)

المتغير المستقل / المتغير التابع	معايير نظام المدفوعات		
	الوقت المنفذ	الخطر	الكلفة
الفاعلية	**0.770 (**)**	**0.707 (**)**	**0.338 (*)**

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

** مستوى المعنوية (0.01)

* مستوى المعنوية (0.05)

- بلغت قيمة معامل الارتباط بين معيار الوقت المنفذ والفاعلية (0.770) وبمستوى معنوية (0.01) وهو ارتباط قوي مما يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية.
- بلغت قيمة معامل الارتباط بين معيار الخطر والفاعلية (0.707) وبمستوى معنوية (0.01) وهو ارتباط قوي مما يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية.
- بلغت قيمة معامل الارتباط بين معيار الكلفة والفاعلية (0.338) وبمستوى معنوية (0.05) وهو ارتباط قوي مما يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية.

وهذا يشير الى قبول الفرضية الأولى **(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نظام المدفوعات الالكتروني وأثره على الفاعلية المصرفية)**

جدول رقم (24)

درجة الارتباط والمعنوية بين متغيرات البحث المعايير والفاعلية كمياً ولكل سنة

المتغير التابع / المتغير المستقل	الفاعلية		
	2009	2010	2011
معايير نظام المدفوعات	0.931 (**)	0.743 (**)	0.940 (**)

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

** مستوى المعنوية (0.01)

* مستوى المعنوية (0.05)

أولاً:- بلغت قيمة معامل الارتباط لسنة (2009) بين معايير نظام المدفوعات والفاعلية (0.931) وبمستوى معنوية (0.01) وهو ارتباط قوي مما يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية، ويمكن بيان ذلك من خلال مراقبة أعمال المصارف عينة البحث خلال هذا العام وهي كما مبينة بالجدول بالاتي:

جدول رقم (25)

معدل دوران مجموع الموجودات، الموجودات الثابتة، الموجودات المتداولة لعام 2009

المصرف	2009-1	2009-2	2009-3
1	6.482	76.912	7.079
2	8.248	130.596	8.804
3	8.108	8.108	8.162
4	6.288	85.228	6.789

1.330	960.000	1.329	5
8.407	90.251	7.691	6
10.077	93.712	9.098	7
7.111	210.177	6.879	8
7.603	177.138	7.290	9
3.066	780.047	3.054	10
13.711	127.787	12.382	11
7.825	569.640	7.719	12
10.605	227.894	10.134	13
5.141	279.084	5.048	14
6.809	1418.392	6.777	15
11.427	247.398	10.923	16
2.439	3.217	1.841	17

المصدر: التقارير السنوية للمصارف عينة البحث لعام 2009.

ثانياً :- بلغت قيمة معامل الارتباط لسنة (2010) بين معايير نظام المدفوعات والفاعلية (0.743) وبمستوى معنوية (0.01) وهو ارتباط قوي مما يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية، ويمكن بيان ذلك من خلال مراقبة أعمال المصارف عينة البحث خلال هذا العام وهي كما مبينة بالجدول بالاتي:

جدول رقم (26)

معدل دوران مجموع الموجودات، الموجودات الثابتة، الموجودات المتداولة لعام 2010

2010-3	2010-2	2010-1	المصرف
6.173	54.593	5.546	1
8.161	105.525	7.575	2
6.278	285.620	6.143	3
16.865	192.827	15.509	4
1.261	0.118	11.629	5
8.407	90.251	7.691	6
10.077	93.712	9.098	7

7.111	210.177	6.879	8
7.603	177.138	7.290	9
320.107	391.346	7.918	10
9.048	99.591	8.295	11
7.863	1037.113	7.804	12
7.767	167.374	7.422	13
4.366	134.321	4.229	14
3.495	1557.892	3.487	15
11.726	216.717	11.124	16
5.264	125.538	8.483	17

ثالثا :- بلغت قيمة معامل الارتباط لسنة (2011) بين معايير نظام المدفوعات والفاعلية (0.940) وبمستوى معنوية (0.01) وهو ارتباط قوي مما يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية، ويمكن بيان ذلك من خلال مراقبة أعمال المصارف عينة البحث خلال هذا العام وهي كما مبينة بالجدول بالاتي:

جدول رقم (27)

معدل دوران مجموع الموجودات، الموجودات الثابتة، الموجودات المتداولة لعام 2011

المصرف	2011-1	2011-2	2011-3
1	11.5492	141.456	12.57598843
2	8.7577	324.918	8.78134519
3	6.3423	163.209	6.59881982
4	0.0102	78.499	11.6943975
5	5.4817	875.276	5.516251143
6	7.9375	68.059	8.985458182
7	8.8603	212.895	117.7361435
8	7.2143	173.986	7.526408764
9	6.9399	321.382	7.09305158
10	5.0292	59.037	5.497463494
11	6.6040	67.069	7.325262389
12	6.5117	45.134	5.877810911
13	6.2368	197.974	91.39920918
14	6.9303	266.576	7.115300686
15	7.8587	138.301	8.332156652
16	7.0249	70.587	7.801258725
17	5.9573	379.328	104.4607442

2 - اختبار معامل التأثير لمتغيرات البحث الرئيسة والفرعية.

ويظهر من الجدول (27) وجود اختبارات (F) و(t)، وان السبب الذي يقف وراء استعمال هذه الاختبارات هو الآتي:

1- يستعمل اختبار (F) بهدف بيان معنوية معادلة خط الانحدار أي ($y=a+b\ x$) وهي معادلة لمعرفة معنوية تأثير المتغير المستقل في المعتمد، أي أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع.

2- يستعمل اختبار (t) بهدف بيان معنوية معامل الانحدار (β).

جدول رقم (28) تأثير معايير نظام المدفوعات في فاعلية المصارف

المتغير	β	قيمة (t)		قيمة	قيمة		المتغير

المستقل	معاملات الانحدار		المحسوبة	المعنوية Sig	R^2	اختبار(F)	المعنوية	المعتمد
معايير نظام المدفوعات	a	599.87	2.394	0.30	0.228	4.418	0.053	الفاعلية
	β	-136.8	-2.102	0.053				

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم.

يلاحظ من الجدول (28) أن معامل التحديد بالنسبة لمعايير نظام المدفوعات قد بلغ (R^2=0.228) بمعنى أن معايير نظام المدفوعات تسهم في تفسير (23%) من الفاعلية، إما باقي النسبة تعود الى عوامل أخرى. وقد بلغت قيمة (F= 4.418) المحسوبة اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أن معايير نظام المدفوعات تؤثر في الفاعلية ولكنها ضعيفة. **وهذا يؤكد قبول الفرضية الثانية والتي مفادها (يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين نظام المدفوعات الالكتروني وأثره على الفاعلية المصرفية).**

جدول رقم (29)

تأثير معايير نظام المدفوعات في فاعلية المصارف كمياً

ANOVA

السنة		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
2009	Between Groups	243499.681	9	27055.520	8.214	.006
	Within Groups	23055.648	7	3293.664		
	Total	266555.329	16			
2010	Between Groups	20.539	9	2.282	1.769	.232
	Within Groups	9.031	7	1.290		

	Total	29.570	16			
2011	Between Groups	221521.429	9	24613.492	2.164	.041
	Within Groups	79608.009	7	11372.573		
	Total	301129.439	16			
الفاعلية	Between Groups	100821.386	9	11202.376	7.562	.007
	Within Groups	10369.882	7	1481.412		
	Total	111191.268	16			

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم.

يتضح من خلال تحليل التباين، الجدول (29) أعلاه أن لمعاير نظام المدفوعات تأثير في فاعلية المصرف وبحسب ما تم العمل به من خلال مراقبة أعمالها للسنوات السابقة وهي مبينة من خلال الجدول (38) أن سنة (2009) كان مستوى المعنوية (.006)، وفي سنة (2010) كان مستوى المعنوية (.232) أي لا يوجد تأثير معنوي، وفي سنة (2011) كان مستوى المعنوية (.041)، وهذا يؤكد تأثير معايير نظام المدفوعات في فاعلية المصارف وبذلك يمكن قبول الفرضية الثانية والتي كان مفادها **(يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين نظام المدفوعات الالكتروني وأثره على الفاعلية المصرفية).**

الاستنتاجات:

1- أن نظام المدفوعات الالكتروني قلل الحاجة الى حمل النقود وبالتالي قلل من مخاطر السرقة والضياع والتلف.
2- ضعف التشريعات والقوانين بخصوص أنظمة المدفوعات الالكترونية للحماية من السرقة والتلاعب والاختلاس.
3- يجب أن يتوافر لنظام المدفوعات الالكتروني البنى التحتية الكاملة كالأجهزة والبرامجيات.
4- أن من بين أهداف نظام المدفوعات الالكتروني هو تقليل فترة تبادل الصكوك بين المصارف وهذا ما لاحظناه قبل تنفيذ نظام المدفوعات الالكتروني، أي كان وقت إجراء عملية التسوية بين المصارف كبير جداً أما ألان فتكون تسوية تبادل الصكوك بين المصارف بسرعة كبيرة.
5- يجب أن يكون النظام على درجة عالية من السرية وعدم الخداع وان تكون فيه الميزات الأمنية عالية من جميع المخاطر التي يتعرض لها النظام وان تكون بالضرورة تطبيق مبدأ Six Eyes أو Eight Eyes بدلاً من Four Eyes.
6- سيتم استخدام عملة اليورو في نظام المدفوعات الالكتروني بالإضافة الى عملة الدينار العراقي والدولار الأمريكي.
7- تحديث نظام المدفوعات الالكتروني العراقي سيزيد من كفاءة عمل النظام بما يتناسب وحجم التدفقات النقدية والمالية وجعل العراق مكان وساحة جذب للمستثمر (المحلي والأجنبي).

8- تبين أن اغلب المصارف التجارية العراقية بحاجة الى كوادر إدارية من حملة الشهادات العليا وذات الاختصاص لغرض تنمية وتطوير النشاط المصرفي.

9- تبين أن المصارف التجارية العراقية قد استطاعت من خلال تنفيذ نظام المدفوعات الالكتروني التخلص كثيراً من المشاكل وأجراء التحويلات المالية بسرعة وبدقة وتحقيق الميزة التنافسية مع بعضها.

10- وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نظام المدفوعات الالكتروني والفاعلية المصرفية، وقد بلغت قيمة (F= 4.418) المحسوبة اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يعني أن نظام المدفوعات الالكتروني يؤثر في فاعلية المصرف ولكنها ضعيفة.

11- تم استخدام معامل التحديد بالنسبة لنظام المدفوعات الالكتروني وقد بلغ (0.223) R^2= بمعنى أن معايير نظام المدفوعات الالكتروني تسهم في تفسير (23%) من الفاعلية، إما باقي النسبة تعود الى عوامل أخرى.

التوصيات:

1- ينبغي على البنك المركزي العراقي وضع الإستراتيجية الوطنية الشاملة لنظم الدفع والتسويات كما في بقية البنوك المركزية.

2- يجب الإعلان والإفصاح والشفافية عن نظام المدفوعات الالكتروني العراقي لان الكثير من الناس لا يعرفون شيئاً عن هذا النظام.

3- نوصي بتطوير نظام المدفوعات بالتجزئة من خلال تبني احدث نظم تقنية المعلومات والمدفوعات الالكترونية، ورفع مستوى الثقافة المصرفية، وتنويع الخدمات المصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية ورابطة المصارف العراقية الخاصة.

4- نوصي بالتعاون الفعال بين المصارف والبنك المركزي العراقي بشأن نظام المدفوعات الالكتروني وكذلك وضع القوانين والتعليمات المناسبة لعمل هذا النظام لمنع حدوث عمليات السرقة والتلاعب وجميع المخاطر التي يتعرض لها النظام.

5- لابد من توفير البنى التحتية الكاملة للنظام، وكذلك تطوير قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي الى مديرية لان هذا النظام له أهمية كبيرة في السياسة النقدية وبالإمكان تحويل الشعب مثل RTGS أو ACH الى أقسام لما يؤديان من عمل كبير في إجراء تحويل الأموال بين المصارف.

المصادر

1- S.moertini,veronica , and others , International Journal of computer science & information technology, THE DEVELOPMENT OF ELECTRONIC PAYMENT

SYSTEM FOR UNIVERSITIES IN INDONESIA: ON RESOLVING KEY SUCCESS FACTORS, vol 3, no2 , April 2011.

2- Khosravani, Amir , the modern integrated payment system: the Iran Experience to data , Journal of internet Banking and commerce, No 1, vol 13, 2008.

3- Backstrom , Hans , payment system in transition , financial markets department , 1993.

4- Nakajima , Masashi , payment system Technologies and functions innovations and developments , United States of America , first print , 2011.

5- Bank for interntional settlements – Committee on payment and settlement systems , Aglossary of terms used in payments and settlement systems , 2003.

6- البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية، 2006.

7- البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية، 2006.

8- Rambure , Dominique , Nacamuli , Alec , payment systems , print and design in Great British , first print , 2008.

9- البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية، 2006.

10- سليمان، بشرى طالب، أنظمة الدفع الالكتروني في العراق مكوناتها – دورها – أدارة مخاطرها، بحث مقدم الى ملتقى بغداد الاقتصادي المصرفي، 2012

11- J. fry, Maxwell, Isack kilaro and others , payment systems in Global perspective ,Taylor& francise library , First print , 1999.

12- 7- Candian Payments Association ,A Guide to Risk in Payments .Systems Owned and Operated By CPA , July 2005

13- رضوان، فايز نعيم، بطاقات الدفع الالكتروني من الوجهة القانونية، بدون طبعة، أكاديمية شرطة دبي، دبي – الأمارات، وبدون سنة.

14- رضوان، فايز نعيم، بطاقات الدفع الالكتروني من الوجهة القانونية، بدون طبعة، أكاديمية شرطة دبي، دبي– الأمارات، وبدون سنة.

15- الطائي، محمد عبد حسين، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

16- البكري، ثامر، والرحومي، احمد، تسويق الخدمات المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.

17- الجنبيهي، منير محمد، والجنبيهي، ممدوح محمد، النقود الالكترونية، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية ،2005.

18- الجنبيهي، منير محمد، والجنبيهي، ممدوح محمد، الشركات الالكترونية، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية،2008.

19- نعمة، نغم حسين، أتمتة العمل المصرفي وانعكاساته على جودة الخدمة المصرفية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المؤتمر العلمي السنوي بعنوان رؤية ستراتيجية للواقع الخدمي في العراق وانعكاساتها على الاستثمار للفترة 14-15 كانون الأول، 2011.

20- حسن، باسم عبد الهادي، التجارة الالكترونية بوابة الاقتصاد الرقمي، دراسات اقتصادية مجلة فصلية محكمة تصدر عن بيت الحكمة – بغداد، السنة السابعة، العدد20، 2008.

21- نادر، جمال، أساسيات ومفاهيم التجارة الالكترونية، بدون طبعة، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، بدون سنة.

22- الجنبيهي، منير محمد، والجنبيهي، ممدوح محمد، النقود الالكترونية، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية،2005.

23- El-Gawady, Zeinab Mohamed, Relationship between E-money and Monetary Policy in Egypt, Faculty of Management and Economics, Misr University for Science and Technology, Giza- Egypt , non year.

24- قندح، عدلي، وسائل المدفوعات الالكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة العشرون، المجلد العشرون، العدد الرابع، كانون الأول (ديسمبر)، 2012.

25- خطاب، جودت جعفر، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2009.

26- غيث، مجدي علي، مبادئ إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.

27- اسبر، لمى فيصل، مدخل مقترح لرفع كفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة دراسة ميدانية على المصارف الحكومية في الجمهورية العربية السورية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الاقتصاد جامعة تشرين، قسم إدارة الأعمال، 2009.

28- هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، الناشر المكتب العربي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2011.

29- التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، 2011.

30- البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية، 2006.

31- البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية، 2006.

32- صندوق النقد العربي، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، مبادئ الأشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية، أبو ظبي، 2008.

33- البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية، 2011.

34- www.e-zwich.com

35- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2009.

36- البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية، 2011.

37- مشروع التنمية المالية في العراق للعامين 2012، 2013.

38- مشروع التنمية المالية في العراق للعامين 2012، 2013.